الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

التعاون الأوروبي–الإفريقي: الهجرة غير الشرعية–أنموذجا–

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: علوم سياسية

التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالب(ة):

أوشعبان مليسة

تحت إشراف الأستاذ(ة):

مناعي ليديا

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة) أبصير أحمد طالب	رئيسا
الأستاذ(ة) مناعي ليديا	مشرفا مقررا
الأستاذ(ة) بوقراص رقية	مناقشا

تاريخ المناقشة: 2020/09/02

السنة الجامعية: 2020/2019

إهداء

*لأمي العزيزة **حكيمة**، تواجدك بجانبي كان دائما مصدر قوتي في الأوقات الصعبة من حياتي.*

*لأبي العزيز **مبروك**، أنت الذي دعمتني طوال مسيرتي الدراسية.*

*لأختي العزيزة **كاتية**، دعمك المعنوي ساعدني كثيرا خلال إنجاز مذكرتي.*

*لأخي العزيز **سالم**، أنت الذي لطالما عرفت كيف تضحكني.*

لكم جميعا، أهدي هذا العمل...

الشكر

في المقام الأول، أشكر الله تعالى على إعطائي القوة والإرادة لتجاوز الصعوبات وإتمام مذكرتي.

أود أن أعرب عن امتناني لمشرفتي الأستاذة **مناعي ليديا** على المساعدة التي قدمتها لي والمعرفة التي تمكنت من نقلها إلي، كما أشكرها على تواجدها ونصيحتها الحكيمة التي ساهمت في تطوير أفكاري طوال كتابة المذكرة.

أود أن أتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ **أبصير أحمد طالب** على ترؤسه لجنة المناقشة وإلى الأستاذة **بوقراص رقية** على موافقتها مناقشة عملي.

أود أن أنتهز هذه الفرصة وأقدم شكري إلى أعضاء هيئة التدريس في تخصصي الذين يبذلون قصارى جهدهم لتكوين طلابهم بشكل ممتاز.

أحر شكري لوالدي، لقد منحاني كل فرصة للنجاح وشجعاني في أصعب الأوقات، لعلهما يجدان في هذا العمل ثمرة جهودهما وتضحياتهما.

الفهرس

مقدمة..... 2

فصل تمهيدي.....12

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية.....27

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية.....27

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية.....27

المطلب الثاني: علاقة مفهوم الهجرة غير الشرعية بالمفاهيم الأخرى.....30

المطلب الثالث: عوامل الهجرة غير الشرعية.....32

المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية.....33

المطلب الأول: النظرية الاقتصادية.....33

المطلب الثاني: نظرية التبعية.....34

المطلب الثالث: النظرية الاجتماعية.....35

الفصل الثاني: هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا.....38

المبحث الأول: التطور التاريخي لهجرة الأفارقة غير الشرعية نحو أوروبا وأسبابها.....38

المطلب الأول: مراحل تطور الهجرة غير الشرعية للأفارقة اتجاه أوروبا.....38

المطلب الثاني: أسباب هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا.....40

المبحث الثاني: طرق ومنافذ هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو أوروبا وآثارها.....45

المطلب الأول: مناطق العبور للهجرة غير الشرعية للأفارقة اتجاه أوروبا.....45

المطلب الثاني: انعكاسات هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا.....47

الفصل الثالث: تفعيل التعاون الأورو-إفريقي لمواجهة الهجرة غير الشرعية.....57

المبحث الأول: أهم الاتفاقيات والآليات الأوروبية-الإفريقية من أجل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.....57

المطلب الأول: أهم الاتفاقيات الأوروبية-الإفريقية في مواجهة الهجرة غير الشرعية 57

المطلب الثاني: أهم الآليات الأوروبية-الإفريقية للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية 63

المبحث الثاني: تقييم السياسات الأوروبية-الإفريقية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأهم التحديات التي تواجهها.....67

المطلب الأول: تقييم السياسات الأوروبية-الإفريقية في مجال مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.....67

المطلب الثاني: أهم التحديات التي تواجه السياسات الأوروبية-الإفريقية في مكافحة الهجرة غير الشرعية.....69

خاتمة.....74

الملاحق.....78

قائمة المراجع.....84

مقدمة

إن مختلف التحولات والمستجدات الكبرى التي شهدها العالم مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي **1991**، ساهمت في بروز العديد من الظواهر الجديدة، والتي باتت تشكل تهديدا بالغ الخطورة على الأمن الدولي، وخاصة العابرة للحدود منها، الأمر الذي استدعى إلى تصنيفها ضمن قائمة القضايا الأمنية المعاصرة، ومن أهمها ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي باتت تشغل اهتمام المجتمع الدولي، لما لها من آثار سلبية ووخيمة على كل من الدول والمهاجرين غير الشرعيين.

إذن، ولحدة المشكلة وشدة تأثيرها على المستوى الدولي قامت هيئة الأمم المتحدة بجهود عديدة في سبيل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال تكريس التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل المنسجم والشامل قصد القضاء على مختلف العوامل والأسباب التي تتحكم بالظاهرة.

ومن أهم المجهودات الدولية في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية **الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم 18 ديسمبر 1990**، والتي دخلت حيز التنفيذ في **1 جويلية 2003**، وهي ثمرة **30 عاما** من المناقشات والدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وهي تركز على حماية حقوق العمال المهاجرين، وتؤكد على الصلة بين الهجرة وحقوق الإنسان، وتقرر مسؤولية الدول المهاجر إليها عن احترام حقوق المهاجرين وضمان حمايتهم، وذلك من خلال مكافحة عمليات استغلال وانتهاك حقوق الإنسان التي يتعرضون لها.

بالإضافة إلى أن هيئة الأمم المتحدة قامت في **15 نوفمبر 2000** بإبرام بروتوكولين أساسيين تكميليين لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ويمكن شرحهما كما يلي:

1- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر، البحر والجو: وهو يهدف أساسا إلى حماية حقوق المهاجرين، ومكافحة تهريبهم، حيث يؤكد على مبدأ التعاون الدولي في مكافحة جريمة تهريب المهاجرين، كما يحث الدول المتقدمة على توفير وسائل تدريب ومساعدات تقنية ومالية للدول النامية والفقيرة، حتى تقدر على وضع سياسات وبرامج فعالة للتصدي لظاهرة تهريب المهاجرين، بالإضافة إلى أنه يدعو إلى معاملة ضحايا التهريب معاملة إنسانية.

2- بروتوكول منع، قمع ومعاقبة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال: وهو يهدف عموما إلى تعزيز التعاون بين الدول الأطراف، من أجل منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال، وكذا حماية ضحايا هذا الاتجار ومساعدتهم، مع احترام كامل لحقوقهم الإنسانية.

وتعتبر المنطقة الأورو- إفريقية من أكثر المناطق التي تسجل فيها نسب مرتفعة للمهاجرين غير الشرعيين في العالم، حيث أنها تشهد تفاقما رهيبا لظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة نحو قارة أوروبا، ما أدى إلى بروز العديد من الآثار والانعكاسات الوخيمة على كل من الضفتين الشمالية والجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، وخاصة على الجانب الأمني للحيز الأورو- إفريقي، ونظرا للتهديد الذي تشكله هجرة الأفارقة غير الشرعية (شمال إفريقيا) اتجاه أوروبا (جنوب القارة الأوروبية)، أقيمت علاقات تعاون بين ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط (الشمالية والجنوبية)، وذلك من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات وانتهاج مجموعة من الآليات من أجل مواجهة الظاهرة، والقضاء على الأسباب المؤدية إليها.

إشكالية الدراسة:

يستدعي موضوع الدراسة تحليله، والتعمق في أبرز مضامينه، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى استطاعت الجهود الأوروبية–الإفريقية مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

الأسئلة الفرعية:

تتفرع عن هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية:

- ماهي مراحل تطور الهجرة غير الشرعية للأفارقة إلى أوروبا؟
- ما أسباب هجرة الأفارقة غير الشرعية اتجاه أوروبا؟
- ما مدى فعالية الاستراتيجيات الأوروبية–الإفريقية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية؟

الفرضية الرئيسية:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية يمكن الاعتماد على الفرضية الرئيسية التالية:

يرتبط نجاح السياسات الأوروبية–الإفريقية في القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمدى قدرتها على مواجهة التحديات التي تعرقل مسار مكافحتها.

الفرضيات الفرعية:

تتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- يهاجر الأفارقة بطريقة غير شرعية إلى أوروبا لأسباب مختلفة، بعضها دافع وبعضها الآخر جاذب.
- لهجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا آثار وخيمة على إفريقيا، مناطق العبور، أوروبا وكذا على المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين.

- كلما تمكنت السياسات الأوروبية–الإفريقية من حل المشاكل التي تعاني منها الدول الإفريقية كلما نجحت في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

الإطار المكاني للدراسة:

تهتم الدراسة بالدول الإفريقية والأوروبية، كونها أكثر الدول في العالم التي تعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ولكنها ستركز أكثر على دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب وليبيا)، وذلك نظرا لتشابه الخصائص الثقافية والاجتماعية فيما بينها، كما أنها تعتبر مناطق عبور رئيسية بالنسبة لباقي الدول الإفريقية، وعلى دول جنوب أوروبا، كونها أكثر عرضة لظاهرة هجرة الأفارقة غير الشرعية، والتي باتت تهدد أمنها القومي على غرار فرنسا وإسبانيا.

منهج الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة السابقة باستخدام المناهج التالية:

– **المنهج الوصفي التحليلي:** وهو يساعد على وصف، تسجيل، تحليل وتفسير الظروف المختلفة التي تحيط بالظاهرة، وذلك من خلال جمع معلومات دقيقة وكافية تمكن من وصف الظاهرة وصفا يوضح خصائصها وأسبابها للوصول إلى استنتاجات معينة بشأنها، وسيتم استخدام هذا المنهج في تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية ووصف توجهات الدول الأوروبية الإفريقية تجاه هذه الظاهرة.

– **المنهج التاريخي:** وهو يسمح بدراسة الظواهر في إطارها الزماني، والتطورات التي لحقت بها، وذلك من خلال سرد الوقائع وتكريسها، مع إعطاء أهمية للتفسير، بهدف معرفة الظروف التي أدت إلى ميلاد الظاهرة المدروسة وتطورها، وقد تم الاعتماد على هذا المنهج فيما يخص مراحل تطور الهجرة غير الشرعية للأفارقة اتجاه أوروبا.

- **المنهج الإحصائي:** وهو يفيد في تفسير الكثير من الظواهر، وذلك من خلال التعبير عنها كميا، كما أن لغة الأرقام التي يستخدمها هذا المنهج قد تكون أوضح معنى وأدق وصفا من التعبير اللفظي عن الظواهر، وسيتم الاعتماد على هذا المنهج في معالجة وتحليل البيانات المتعلقة بهجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا.

- **المنهج القانوني:** وهو يفترض وجود مجموعة من المعايير، الضوابط والقواعد التي يقوم باستخدامها بغية التوصل إلى شرعية الفعل أو عدمه، كما يركز على المعاهدات والاتفاقيات من حيث أطرافها، كيفية إعدادها، توقيعها، التصديق عليها، تجديدها وتفسيرها، وقد تم استخدام هذا المنهج من أجل تبيين أهم الاتفاقيات الأوروبية–الإفريقية في مواجهة الهجرة غير الشرعية.

- **منهج تحليل المضمون:** وهو يستخدم في تحليل الأوضاع السياسية، والاقتصادية والاجتماعية القائمة في أي مجتمع، وذلك من خلال دراسة مجموعة من التقارير بطريقة موضوعية، وسيتم استخدام هذا المنهج في دراسة وتحليل البيانات الخاصة بأسباب هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو أوروبا وانعكاساتها.

- **منهج دراسة الحالة:** وهو يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية ظاهرة أو وحدة سواء كانت فردا أو دولة، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الظاهرة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الظاهرة وإبراز أسبابها المختلفة، وقد تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال دراسة التعاون الأوروبي–الإفريقي فيما يخص ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

أهمية الدراسة:

تكمن لدراسة هذا الموضوع أهمية كبيرة من الناحية العلمية والعملية، وذلك لطبيعة هذا الموضوع من حيث ديناميكيته وعلاقته بحدوث توترات ومشاكل أمنية نحو دفع عجلة التعاون الأوروبي- الإفريقي في كافة المجالات.

أ- **الأهمية العلمية:** تبرز الأهمية العلمية للموضوع في معرفة مختلف انعكاسات هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا، وإعطاء صورة واضحة لطبيعة العوامل والأسباب المؤدية إليها، وكذا في تبيين أهم الاتفاقيات والآليات الأوروبية- الإفريقية من أجل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والإحاطة بأهم التحديات التي تؤول دون القضاء على هذه الظاهرة، كمحاولة لتوضيح مستقبل ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة الأوروبية- الإفريقية.

ب- **الأهمية العملية:** تكمن الأهمية العملية لهذا الموضوع في ارتباطه بواقع الأحداث داخل النظام الدولي، الأمر الذي يستدعي دراسته ويشجع على القيام بأبحاث علمية حول هذه المواضيع التي تساعد على تقديم رؤى استشرافية بخصوصها.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

أ- **الأسباب الموضوعية:** محاولة رسم مسار التعاون الأوروبي- الإفريقي في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وإبراز مكانة منطقة البحر الأبيض المتوسط في السياسات الأوروبية، وبالتالي توضيح طبيعة التعامل الأوروبي مع الدول الإفريقية، خاصة دول المغرب العربي المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط، مما يجعلها تشكل تهديدا أمنيا لأوروبا، خاصة المنطقة الجنوبية منها.

ب- **الأسباب الذاتية:** كشف حقيقة موضوع برز الاهتمام به حديثا على الساحة الدولية، ومحاولة تقديم بحث أكاديمي كإثراء للرصيد المعرفي في المجال، بالإضافة إلى تزويد المكتبة

بمرجع إضافي جديد، يهتم بدراسة أحد أهم التهديدات الأمنية المعاصرة (الهجرة غير الشرعية)، وما له من تداعيات على المستوى الأوروبي– الإفريقي.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف دراسة موضوع التعاون الأوروبي– الإفريقي لمواجهة الهجرة غير الشرعية فيما يلي:

- تحديد أسباب هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا.
- تبيين انعكاسات الهجرة غير الشرعية للأفارقة نحو أوروبا.
- الوقوف على أهم الاتفاقيات والآليات الأوروبية–الإفريقية في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- إبراز أهم التحديات التي تواجه السياسات الأوروبية–الإفريقية في مواجهة الهجرة غير الشرعية.

صعوبات الدراسة:

بالرغم من اختلاف وتعدد المراجع التي تناولت موضوع الهجرة غير الشرعية، إلا أنها تحتوي على نفس المعلومات والأفكار تقريبا، الأمر الذي لا يسمح للدراسة بإعطاء إضافات كثيرة للموضوع.

أدبيات الدراسة:

لدراسة موضوع التعاون الأوروبي– الإفريقي في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كان لزاما التعمق في دراسة عدد من الكتب، المذكرات والمقالات التي تطرقت إلى الهجرة غير الشرعية كتحد أمني للمنطقة الأوروبية–الإفريقية والسياسات المتبعة من كلا الجانبين لمواجهتها والقضاء عليها، وهي تتمثل فيما يلي:

01/ دراسة محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، 2014: يتناول هذا الكتاب جملة من المفاهيم المتعلقة بالهجرة غير الشرعية، وكذا الآثار والتحديات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى دور المؤسسات الدولية للحد من الظاهرة، وذلك من خلال إبراز السياسات والبرامج التي اتخذتها الدول لمواجهتها.

02/ دراسة طويل منال، التعاون الدولي في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية إفريقيا-أوروبا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية والسياسات الدولية، جامعة وهران، 2011-2012: إذ عالجت الباحثة الموضوع من خلال التطرق إلى آليات التعاون الدولي للوقاية والحد من الهجرة غير الشرعية، وذلك في إطار كل من المنظمات الدولية والاتفاقيات الدولية والإقليمية، كما تطرقت إلى آليات التعاون الإقليمي الأوروبي الإفريقي لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، من خلال تبيين التعاون الأوروبي في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

03/ دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي: أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، تقرير صادر عن الشبكة الأورو- متوسطية لحقوق الإنسان، بتاريخ ديسمبر 2010: يركز هذا التقرير على توضيح السياسات الأوروبية لحماية حقوق المهاجرين واللاجئين، حيث يقر بأن نظم الهجرة واللجوء غير قادرة على ضمان حماية كاملة لحقوق المهاجرين واللاجئين.

تقسيم الدراسة:

تبعا لعنوان المذكرة والإشكالية المتمحورة حولها، وبالاعتماد على مجموعة من المناهج، عولج موضوع الدراسة من خلال خطة تم تقسيمها إلى فصل تمهيدي وثلاثة فصول:

الفصل التمهيدي: يتناول مفهوم التعاون الدولي، وذلك من خلال تعريفه وتبيين علاقة مفهوم التعاون بالمفاهيم الأخرى، كما يتطرق إلى توضيح أهم النظريات المفسرة للتعاون الدولي، وكذا إبراز الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي استدعى ضرورة الاهتمام الأوروبي- الإفريقي بمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

الفصل الأول: إطار مفاهيمي يتضمن تعريف الهجرة غير الشرعية، وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى، وكذا مختلف العوامل المؤدية إليها، وإطار نظري يتناول أهم النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية.

الفصل الثاني: الوقوف على التطور التاريخي لهجرة الأفارقة غير الشرعية نحو أوروبا، ومحاولة تسليط الضوء على أسبابها الدافعة والجاذبة المختلفة، بالإضافة إلى تبيين طرق ومنافذ هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو أوروبا، وانعكاساتها على كل من الدول المصدرة، مناطق العبور، الدول المستقبلة وكذا على المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين.

الفصل الثالث: تم التطرق فيه إلى تفعيل التعاون الأوروبي- الإفريقي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال تبيين أهم الاتفاقيات والآليات الأوروبية-الإفريقية من أجل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما اهتم هذا الفصل بتقييم السياسات الأوروبية-الإفريقية في مكافحة هذه الظاهرة، وتوضيح أهم التحديات التي تواجهها.

فصل تمهيدي

تمهيد:

يتعلق مفهوم التعاون بمجموعة من المفاهيم التي تجعل تحديد تعريف دقيق له أمرا صعبا، بالإضافة إلى وجود جملة من النظريات التي تقوم بتفسير التعاون الدولي، وذلك وفقا للفرضيات التي ترتكز عليها كل منها.

نظرا للتهديد الأمني الذي يمس منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط جراء ظهور هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو أوروبا وللمكانة التي تحتلها هذه المنطقة في السياسات الأوروبية كان لابد من بروز الاهتمام الأوروبي – الإفريقي بمكافحة هذه الظاهرة.

المبحث الأول: مفهوم التعاون الدولي

المطلب الأول: تعريف التعاون الدولي

1/ تعريف التعاون لغة:

يعرف **المنجد في اللغة العربية المعاصرة** التعاون بأنه مؤازرة، مشاركة، تعاضد أو مذهب اقتصادي مبني على التبادلية، على التضامن أو على تبادل المعونة.[1]

ويعرفه **Le Robert** بأنه القيام بعمل مشترك أو سياسة التبادل بين الدول. بمعنى خاص، هو مساعدات التنمية للدول الأقل نموا.[2]

كما يعرف **Oxford** التعاون بأنه المساعدة التي يقدمها شخص ما من خلال القيام بما يطلب منه شخص آخر عمله.[3]

2/ تعريف التعاون اصطلاحا:

[1] صبحي حموي، **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، ط.3، دار المشرق، لبنان، 2008، ص.1037.

[2] Gonzague Raynaud, **Le Robert**, Laurence LAPORTE, PARIS, 2005, p.89.

[3] Alison Waters, **Oxford**, ed.3, Oxford University Press, United Kingdom, 2006, p.83.

تعرف **الموسوعة السياسية** التعاون بأنه:" **نظام يقوم على التضامن الطوعي بين جماعة من الأفراد، يقيمون مشروعا مشتركا، ويديرونه بأنفسهم في سبيل تحسين وضعهم.**".[1]

ويعرف الباحثان **لايت وقروم Light and Groom** التعاون بأنه:" **محاولة لتكيف السياسات بطريقة لا تؤدي إلى تأثير بنيوي مباشر، الهدف منه هو القيام باتفاقيات في مجالات محدودة من أجل الوصول إلى غايات محددة من توقيع أو رغبة في توسيع أو انتشار نشاط ما.**".[2]

من خلال هذا التعريف، يتميز التعاون بعدم وجود التأثير البنيوي، أي عدم إنشاء مؤسسات جديدة.[3]

3/ تعريف إجرائي للتعاون الدولي:

من خلال ما سبق، يمكن استنتاج تعريف إجرائي للتعاون الدولي:" **التعاون الدولي هو محاولة لتقريب سياسات الدول في مجالات معينة، لا يؤدي إلى تكوين مؤسسات مشتركة ودائمة، إذ أنه ذو طبيعة مؤقتة، يتميز بوجود أهداف مجردة وغير مشتركة، وبالتالي فهو سياسات وفاق، وتبادل ومشاركة في العديد من النشاطات بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت.**".[4]

المطلب الثاني: علاقة مفهوم التعاون بالمفاهيم الأخرى

يمكن تمييز مفهوم التعاون عن بعض المفاهيم ذات الصلة، وتتمثل في:

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج.1، ط.1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص.874.

[2] فايزة غنام، (التعاون)؟ الأمني الأورو-مغاربي: دراسة حالة حوار 5+5 (2001-2011)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات المتوسطية والمغاربية في الأمن والتعاون، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو-، 2011-2012، ص.103.

[3] فايزة غنام، المرجع والموضع نفسه.

[4] المرجع نفسه، ص.104.

– **الشراكة:** هي استراتيجية متبعة من طرف الدول من أجل التعاون فيما بينها للقيام بمشروع معين ذي اختصاص، وذلك بتكثيف الجهود وتوفير الوسائل الضرورية، مع وجود أجهزة دائمة تساعد على تنفيذ المشروع، بغية تحقيق مصالح مشتركة.[1]

– **الاتحاد:** ينشأ نتيجة اتفاق بين دولتين أو أكثر في معاهدة دولية على الدخول في الاتحاد، مع احتفاظ كل دولة باستقلالها الخارجي وبقاء نظمها الداخلية دون تغيير. ويهدف إلى تحقيق مصالح وأغراض مشتركة وحيوية للدول الداخلة في الاتحاد كضمان أمنها وحماية سلامتها.[2]

– **التكامل:** يهدف إلى بناء أجهزة ومؤسسات دائمة، بالإضافة إلى أنه يخلق شخصية قانونية، كما يتميز بوجود أهداف مشتركة، بمعنى أنه يؤدي إلى بروز كيان فوق قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومة الوطنية.[3]

– **الاعتماد المتبادل:** هو حالة العلاقة بين طرفين، حيث تكون تكاليف فسخ العلاقة أو خفض التبادلات متساوية تقريبا بالنسبة إلى كل من الطرفين، إذ أنهما متصلان ومترابطان فيما بينهما، بحيث إذا حدث شيء ما لأحد الطرفين، فإنه سيؤثر في الطرف الآخر.[4]

– **التبعية:** هي أن تكون دولة ما تابعة لدولة أو دول أخرى، بسبب اعتمادها التجاري عليها، مما يؤثر على اتجاهاتها السياسية والاقتصادية، أي الاعتماد على الخارج، سواء في التجارة أو التصدير، مما يفرض على الدولة علاقات غير متكافئة.[5]

---

[1] فايزة غنام، المرجع السابق، ص.106.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، ط.1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص.48.

[3] فايزة غنام، المرجع نفسه، ص.105.

[4] عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص.214.

[5] المرجع نفسه، ص.784.

- **التحالف:** هو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر، يتم من خلالها اتخاذ خطوات الدعم المتبادل في حالة حدوث حرب ما، وهو بديل لسياسة الانعزال التي ترفض أي مسؤولية تجاه سلامة وأمن دولة أخرى.[1]

المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة للتعاون الدولي

المطلب الأول: نظرية الاعتماد المتبادل

الاعتماد المتبادل هو وجود علاقة بين طرفين تكون تكاليف قطع علاقاتهما أو تقليص التبادلات بينهما متساوية تقريبا لكل منهما.[2]

في دراسة العلاقات الدولية، يكون للاعتماد المتبادل بين الدول بعدان: الحساسية والهشاشة، فالحساسية تعني تأثر دولة ما أو عدة دول بما يحدث من تغيرات في دولة أو دول أخرى، وإحدى وسائل قياس هذا البعد هي دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية، كالقول مثلا أن ارتفاع سعر القمح في الدول المنتجة له يؤدي إلى ارتفاع سعره بصورة آلية لدى الدول المستوردة له[3]، أما الهشاشة فتشير إلى مدى قدرة الدول على تحمل التكاليف عند تعرضها للتغيرات الخارجية، وبالتالي قد تكون هناك دولتان على نفس الدرجة من الحساسية إزاء ارتفاع أسعار النفط مثلا، ولكن قد لا تكونان متساويتين في الهشاشة، فقد تجد إحداهما بما تتميز به من إمكانيات وقدرات مصادر بديلة للطاقة، مما يقلل من اعتمادها على النفط، في حين تعجز الدولة الأخرى عن ذلك[4]،

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص.791.

[2] Martin Griffiths Et-al, **INTERNATIONAL RELATIONS : The Key Concepts**, ed.2, Routledge Taylor and Francis Group, New York, 2008, p.160.

[3] محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2014-2015، ص.183.

[4] Martin Griffiths Et-al, Idem.

فالفرق بين الحساسية والهشاشة هو أن الدول قد تتأثر بنفس الفعل (الحساسية)، ولكن ردود أفعالها تجاهه تختلف من دولة إلى أخرى (الهشاشة).[1]

تتميز عملية الاعتماد المتبادل بعنصرين أساسيين، وهما: تقسيم العمل والتخصص، فتقسيم العمل يعني تجزئة العملية الإنتاجية إلى عمليات فرعية وتوزيعها على الدول وفقا لإمكانيات ومؤهلات كل منها، ما يؤدي إلى تخصص كل دولة في مجال معين، فواحدة تنتج المواد الخام وأخرى تصنعها وأخرى تنتج التكنولوجيا وهكذا دواليك.[2]

كما يمكن التمييز بين نوعين من الاعتماد المتبادل:[3]

- **الاعتماد المتبادل المتوازن:** أي أن الدول الأطراف تتمتع بدرجات متقاربة من الاعتمادية.
- **الاعتماد المتبادل غير المتوازن:** والذي يعني أن أحد الأطراف يعتمد على الآخر بدرجة أكبر من اعتماد الطرف الآخر عليه.

المطلب الثاني: النظرية الوظيفية

تقوم النظرية الوظيفية (نظرية التكامل الدولي) على ثلاثة عناصر أساسية، وهي: التطور، والحاجة والمصلحة، فالتطور الذي عرفته المجتمعات الإنسانية في مختلف المجالات أنتج حاجات متنوعة ومتزايدة يفترض إشباعها، وتأمين هذه الحاجات يمثل مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المعنية، وتحقيق هذه الغاية لا يتم إلا عن طريق التعاون الدولي، وإحراز مستوى متقدم من التعاون بين الدول يقود بدوره إلى التكامل، بمعنى أن يكمل كل طرف الطرف الآخر

[1] محمد الطاهر عديلة، المرجع والموضع السابقين.

[2] وصفي محمد عقيل، "التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة اليرموك، ع.1، الأردن، 2005، ص.110.

[3] جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط.1، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص.344.

في قطاع معين.[1]

تنقسم النظرية الوظيفية إلى:

- الوظيفية الأصلية:

يعتبر **ديفيد ميتراني** الباحث البريطاني المرجع الرئيسي للوظيفية الأصلية.[2] ويعرف التكامل بأنه:" **نوع من استقراء لطبيعة التطور الذي تشهده المجتمعات مركزا على الجانب الفني- التقني.**"[3]، فمن خلال تعريفه للتكامل يمنح ديفيد ميتراني الحقل الفني- التقني (التحتي) الأفضلية، لأنه حقل منتج ويحقق التطور والتقدم، منتقدا بذلك أي اندماج سياسي (فوقي)[4]، بل يذهب إلى أبعد من ذلك، إذ يقول:" **إن تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدى إلى تزايد كبير في الوظائف الفنية وغير السياسية التي تواجه الحكومات، ومثل هذه الوظائف لم تؤد فحسب إلى زيادة الطلب على الاختصاصيين المدربين على المستوى الوطني، لكنها لعبت دورا في المشكلات الفنية على المستوى الدولي، وإذا أصبح من الممكن إيلاء مثل هذه المشكلات للمتخصصين وفصل نشاطهم إلى حد ما عن القطاع السياسي، فإنه من الممكن والحالة هذه إنجاز التكامل الدولي.**"[5]، وهنا يؤكد ميتراني الدور الفعال للمتخصصين التقنيين في الحقل الفني- التقني في نقل التكامل من المستوى الدولي من دون إهمال دور الفاعلين السياسيين في عملية الانتقال من مسائل السياسة العليا في الحقل السياسي إلى مسائل السياسة الدنيا في الحقل التقني- الفني في تدعيم هؤلاء المتخصصين التقنيين وتشجيعهم، أي أن التعاون ينطلق من قضايا السياسة الدنيا الاقتصادية والتقنية التي يمكن فصلها عن قضايا السياسة العليا

---

[1] عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الكلية والجزئية في العلاقات الدولية**، ط.1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص.148.

[2] عبد القادر محمد فهمي، المرجع والموضع نفسه.

[3] عبد الناصر جندلي، "التكامل: مقاربة مفاهيمية وتنظيرية"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، مركز جيل البحث العلمي، ع.3، أغسطس 2015، ص.15.

[4] عبد الناصر جندلي، المرجع والموضع نفسه.

[5] عبد القادر محمد فهمي، المرجع نفسه، ص.150.

كالشؤون السياسية ومسائل الأمن الوطني وتلك ذات الأهمية الإيديولوجية والقيمية.[1]

ما يبرز في وظيفية ميتراني هو **مبدأ الانتشار** الذي يعني أن تطور التعاون الدولي في مجال واحد يؤدي إلى خلق التعاون في مجالات أخرى، ذلك أن التعاون الدولي في قطاع معين هو نتاج الشعور بالحاجة لهذا التعاون، ولكن إقامة هذا التعاون ستدفع إلى خلق حاجات جديدة، وبالتالي يؤدي إلى التعاون في قطاعات أخرى، ويعتقد ميتراني أن هذه النشاطات تكون حافزا قويا نحو تحقيق السلام العالمي.[2]

ولترجمة ذلك إلى واقع ملموس، يقترح ميتراني **البناء التدريجي** لشبكة من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية عبر الوطنية، يرتكز على تكثيف الاعتماد المتبادل بين الدول، مع العمل على إقناع الجماهير بأهمية ولائها لهذه المنظمات، وما ينجم عنه من مكاسب حتى تكون مستعدة لتقبل هذا التكامل والتكيف معه، مما يؤدي إلى تقليص دور الدولة وفقدان مفهوم السيادة لقيمته الفعلية لصالح المنظمات المتخصصة.[3]

تعرضت الوظيفية الأصلية إلى عدة انتقادات، لخصها كل من **دورتي وبالتسغراف** فيما يلي:[4]

- من الصعب جدا فصل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية عن السياسة.
- تصنيف وظيفية ميتراني للمسائل إلى سياسة عليا وسياسة دنيا لا يتماشى ورؤية كل دولة طرفا في التكامل.
- إن الواقع أثبت أن الدول لم ولن تتخلى عن وظائفها السيادية لصالح سلطات دولية أعلى منها.

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع والموضع السابقين.

[2] المرجع نفسه، ص.16.

[3] عبد الناصر جندلي، المرجع والموضع نفسه.

[4] محمد الطاهر عديلة، المرجع السابق، ص.164.

وعلى ضوء هذه الانتقادات، برزت محاولات لتحسين أفكار الوظيفية الأصلية، لتكون أكثر إقناعا وانسجاما مع ما يحدث في الساحة الدولية، خاصة في الجانب الاقتصادي، ولقد اصطلح عليها بالوظيفية الجديدة.

- الوظيفية الجديدة:

يعد **أرنست هاس** البريطاني المنشأ مؤسس الوظيفية الجديدة، ويعرف التكامل بأنه:" **عملية تحاول بمقتضاها مجموعة من الوحدات السياسية تحويل ولاءاتها وأهدافها ونشاطاتها السياسية، الاجتماعية والاقتصادية إلى مركز أو وحدة أوسع وأشمل التي تمتلك مؤسساتها أو تهدف إلى امتلاك شرعية قانونية على الدولة الوطنية المعنية.**"[1]، ومنه يرى أرنست هاس ضرورة إقحام السياسة والقوى السياسية في العملية التكاملية، باعتبارها شرطا أساسيا لنجاحها، وبالتالي عدم إمكانية فصل الاقتصاد عن السياسة.[2]

ما يلفت الانتباه في عملية التكامل عند هاس هو **مسألة التسييس التدريجي**، فعملية التكامل تقتصر في البداية على الأهداف التقنية والفنية، ثم تتحول المهمة إلى صناع قرار الدول، وكأن التكامل التقني والفني يبدأ في تسييس نفسه، ومنه الانتقال من المجال التقني والفني إلى المجال السياسي، فيتوسع التكامل شاملا الحقول الأخرى[3]، وهذا ما يسمى **بمبدأ التعميم** المشابه إلى حد كبير لمبدأ الانتشار الذي قدمه ميتراني، إذ أن النجاح في أحد أبعاد التعاون الاقتصادي سيعزز مصالح النخب السياسية والمؤسسات الحكومية في تعميم هذا النجاح وإطلاق مبادرات تعاون جديدة تخص مجالات أخرى[4]، فالاتحاد الأوروبي مثلا انتقل من الحقل الاقتصادي إلى الحقل السياسي من خلال توحيد العملة، وإنشاء برلمان أوروبي موحد وإقرار دستور موحد أيضا، ولكن، وبالرغم من كل ذلك، إلا أن هذه المنظمة الدولية الإقليمية

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص.17.

[2] محمد الطاهر عديلة، المرجع السابق، ص.165.

[3] عبد الناصر جندلي، المرجع نفسه، ص.18.

[4] محمد الطاهر عديلة، المرجع نفسه، ص.166.

(الاتحاد الأوروبي) غير قادرة على أن تنازع الدول الأعضاء في سيادتها فضلا على أن تحل محلها.[1]

المطلب الثالث: نظرية الأمن الجماعي

ترتكز نظرية الأمن الجماعي على فكرة مفادها أن وجود نظام تحكم قواعده بانضباطية عالية العلاقات بين الدول، والذي يساهم في حفظ السلام والأمن الدوليين، مما يتطلب توفر قوة جماعية قادرة على مواجهة أي تهديد للسلم الدولي، أو أي اعتداء تتعرض له إحدى الدول من طرف دولة أخرى، وذلك من خلال اتخاذ تدابير دولية مشتركة لقمع العدوان.[2]

يرى **تشارلز وكليفورد كوبشان** أن تحقيق الأمن الجماعي يقوم على 3 مبادئ رئيسية، وهي:[3]

1. يجب على الدول أن تتخلى عن استخدام القوة العسكرية لتغيير الوضع الراهن والموافقة بدلا من ذلك على تسوية منازعاتها سلميا.
2. يجب على الدول أن توسع من مفهوم المصلحة الوطنية، بحيث يشمل مصالح الجماعة الدولية ككل. وهذا يعني أنه في حين ظهور طرف يثير المشاكل في النظام، فإن جميع الدول تقوم بصفة جماعية بالتصدي للطرف المعتدي بقوة عسكرية ساحقة.
3. يجب على الدول أن تتغلب على الخوف الذي يسود السياسة العالمية وأن تتعود على تكريس الثقة فيما بينها.

وعموما، يمكن تلخيص أهم الافتراضات التي تقوم عليها نظرية الأمن الجماعي كالآتي:[4]

---

[1] محمد الطاهر عديلة، المرجع السابق، ص.167.

[2] عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص.125.

[3] جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص.431.

[4] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ط.4، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص ص.294-295.

- في حالة نشوب صراع مسلح، يجب على الدول أن تتفق على تحديد الطرف المعتدي، وذلك بطريقة فورية، لتصفية العدوان قبل أن يتسع نطاقه ويصبح من الصعب حصره وإلغاء آثاره الدولية.
- يجمع الدول هدف واحد هو مقاومة العدوان مهما كان مصدره، أي أن مقاومة العدوان تمثل قيمة دولية لا تقبل المساومة أو التخاذل في الدفاع عنها، بغض النظر عن المصالح المادية أو الصداقات التي قد تربط بين المعتدي وغيره من الدول.
- تتمتع كل دولة بنفس الدرجة من الحرية والمرونة التي تسمح لها بالمشاركة في الإجراءات التي تنفذ لمواجهة الطرف المعتدي.
- تكون الإمكانيات الجماعية للدول المشاركة في تنفيذ تدابير مواجهة المعتدي ضخمة إلى الحد الذي يجعلها تستطيع ردع العدوان.
- تتفادى الدولة المعتدية عند إدراكها عدم قدرتها على مقاومة قوة أكبر منها القيام بأية مخاطرات تؤدي بها إلى هزيمة حتمية.

المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط

المطلب الأول: مكانة منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط في السياسات الأوروبية

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكثر التجمعات بحثا عن موقع استراتيجي في العالم، والذي وجده في أقرب فضاء جيواستراتيجي بالنسبة إليه، وهو البحر الأبيض المتوسط الذي يحتوي على الكثير من المقومات الجيوسياسية والاقتصادية، والتي يأتي ذكرها كما يلي:

- المكانة الجيوسياسية:

عرف الجغرافيون الأوروبيون منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث أطلقوا تسمية **المتوسط** على هذا المسطح المائي الذي يتوسط قارات ثلاث، وهي: أوروبا، وإفريقيا وآسيا، كما يتميز

المتوسط بالتفاعل والصراع بين الدول التي تقع على ضفافه، وذلك من أجل التحكم فيه كشرط أساسي للقوة العالمية، وهذا ما يراه **ألفريد ماهان** الذي يعد أول من كتب في **استراتيجية الموقع البحري من وجهة نظر الجغرافيا السياسية**، إذ يعتبر البحار والمحيطات نظاما للربط والاتصال بين أرجاء العالم، ويؤكد على أن القوة البحرية كانت أساس قوة الدول، فالدولة التي تسيطر على أعالي البحار بإمكانها السيطرة على العلاقات الدولية.[1]

كما أن المناخ الذي يميز المتوسط شجع على التواصل الحضاري على ضفافه، مما جعله يتميز بعراقة خاصة، فضلا عن أن المساحة الشاسعة لحوض البحر المتوسط التي تبلغ **2,5 مليون كلم^2** بمسافة **4000 كلم** من الشرق إلى الغرب و**700 كلم** من الشمال إلى الجنوب تجعل من هذا المسطح المائي نقطة التقاء مع العديد من المسطحات المائية الأخرى، فهو يتصل بالمحيط الأطلسي من خلال **مضيق جبل طارق** بالمغرب الأقصى الذي يبلغ طول سواحله **15 كلم**، كما يتصل في شرقه مع البحر الأحمر عبر **قناة السويس** التي افتتحت سنة **1869**، مما ساهم في رواج التجارة وتنشيطها في حوض المتوسط.[2]

- المكانة الاقتصادية:

إضافة إلى الأهمية الجيوسياسية لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، فإنه يحتوي كذلك على ثروات تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، والمتمثلة خاصة في النفط والغاز اللذين تزخر بهما منطقة المغرب العربي[3]، وهنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن، وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا مرورا عبر قناة

[1] هشام بن حداد، السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط – الجزائر: دراسة حالة، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2018-2019، ص.57.

[2] وهيبة تباني، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي – دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 2014/06/08، ص ص.78-81.

[3] هشام بن حداد، المرجع نفسه، ص.78.

السويس ومضيق جبل طارق، ومنه يعتبر البحر الأبيض المتوسط الشريان الحيوي للتجارة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي.

سجل حوض المتوسط عام **2006** مرور حوالي **493 مليون طن** من المنتجات البترولية، أي حوالي **20%**، وذلك من إفريقيا التي تعتبر أكبر مصدر لأوروبا، ومنه فإن أهداف أوروبا تصب على كيفية ضمان وصولها إلى مخزونات ما وراء البحار من الموارد الحيوية، فالإستراتيجية الأوروبية تركز على حماية حقول النفط والدفاع عن خطوط التجارة البحرية.[1]

المطلب الثاني: الاهتمام الأوروبي- الإفريقي بمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

لقد برز الاهتمام الأوروبي- الإفريقي بمسألة مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للرهانات التي تطرحها، وهي تتمثل فيما يلي:

- الرهانات السياسية:

وهي تتمحور حول التوجه المتشدد إزاء قضية الهجرة غير الشرعية، والذي يرجع إلى تطور وانتشار الأحزاب اليمينية المتطرفة في معظم الدول الأوروبية، مما أطلق العنان لمشاعر العنصرية، والكراهية والعداء وغرسها بكل قوة في المجتمعات الأوروبية، وذلك من أجل اعتبار المهاجرين غير الشرعيين مصدرا لكل المشاكل والأزمات.[2]

أدت هذه الأوضاع بدول الاتحاد الأوروبي إلى القيام بإجراءات متشددة ضد المهاجرين غير الشرعيين، مثل تنظيم العديد من المسيرات والمظاهرات والتصريح من خلال مجموعة من الخطابات الرسمية عن عدم حاجة أوروبا لأصحاب العقول النابغة وتعدد الثقافات في مجتمعاتها.[3]

---

[1] هشام بن حداد، المرجع السابق، ص.59.

[2] منال طويل، التعاون الدولي في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية: إفريقيا-أوروبا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص العلاقات الدولية والسياسات الدولية، جامعة وهران، 2011-2012، ص.164.

[3] أحمد فريجة ولامية فريجة، "الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية"، **مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر- بسكرة -، ع.12، ص.191.

- الرهانات الاقتصادية والاجتماعية:

تمخضت عن عولمة الاقتصاد العالمي نتائج عديدة على مستوى دول العالم، حيث صارت تعاني من إفرازات العولمة الاقتصادية، والتي تتمثل في حرية تنقل وسائل الإنتاج، وانتشار الاستثمارات الأجنبية والاختراقات التي تعرفها مختلف دول العالم، وذلك جراء انتشار الظواهر العابرة للقوميات مثل الهجرة غير الشرعية مشكلة بذلك تهديدا صريحا للأمن الدولي.[1]

ومن أهم إفرازات تطور الاقتصاد العالمي تفشي ظاهرة الفقر وفشل السياسات الوطنية في تحقيق التنمية الشاملة في الدول المتخلفة، لكونها مجتمعات ذات بنى تقليدية تتميز بنمو ديمغرافي كبير وتوترات اجتماعية كثيرة، الأمر الذي يؤدي إلى حالة اللاستقرار في أوساط هذه المجتمعات المتخلفة.[2]

- الرهانات الأمنية والإنسانية:

تتمثل أهم الرهانات الأمنية في علاقة الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة والإرهاب، حيث تعد من بين التهديدات الكبرى في منطقة البحر المتوسط وتشكل مصدر قلق وتخوف لدى البلدان الأوروبية، لذلك بحثت الدول الأوروبية عن وسائل واستراتيجيات لضمان حماية أمنها.[3]

كما تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية مصدر تهديد لحياة وسلامة المهاجرين غير الشرعيين اللذين يغادرون أوطانهم ويخاطرون بأرواحهم بحثا عن حياة أفضل ومعيشة أكرم.[4]

---

[1] منال طويل، المرجع السابق، ص.165.

[2] أحمد فريجة ولامية فريجة، المرجع السابق، ص.189.

[3] منال طويل، المرجع نفسه، ص ص.167-168.

[4] أحمد فريجة ولامية فريجة، المرجع نفسه، ص ص.189-190.

خلاصة الفصل التمهيدي:

يعبر التعاون الدولي عن وجود علاقات تعاقدية بين الدول من أجل تحقيق منافع مشتركة من خلال التنسيق فيما بينها، كما أن مفهوم التعاون يتعلق بمفاهيم أخرى، ما يجعل تحديد تعريف دقيق له أمرا صعبا.

قامت مجموعة من النظريات بتفسير التعاون الدولي، أهمها نظرية الاعتماد المتبادل التي ترى بأن التعاون الدولي يتحقق من خلال تكريس مبدأي تقسيم العمل والتخصص، بينما تدعو النظرية الوظيفية إلى إنشاء منظمات دولية متخصصة تسعى إلى إقامة التعاون الدولي، في حين تعتبر نظرية الأمن الجماعي التعاون الدولي أفضل الآليات التي ينبغي للدول انتهاجها من أجل معالجة مختلف القضايا الأمنية المشتركة.

تشكل الهجرة غير الشرعية للأفارقة إلى أوروبا تهديدا أمنيا لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، ونظرا للمكانة الجيوسياسية والاقتصادية التي تحتلها هذه المنطقة في السياسات الأوروبية وللرهانات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والإنسانية التي تطرحها ظاهرة هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو أوروبا برز الاهتمام الأوروبي – الإفريقي بمسألة مكافحة هذه الظاهرة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية

تمهيد:

يرتبط مصطلح الهجرة غير الشرعية عموما بفكرة الحدود بين الدول، كما يتعلق بمجموعة من المفاهيم التي تدخل في إطار الحركة السكانية، والتي ينظر إليها على أنها مشاكل باتت تهدد أمن الدول، بالإضافة إلى وجود عدة عوامل ساعدت على الهجرة غير الشرعية، وعلى رأسها العولمة التي زادت بشكل كبير وسريع جدا من حدة وشدة خطورة هذه الظاهرة، علاوة على ذلك توجد مجموعة من النظريات التي تقوم بتفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك حسب المسلمات التي تنطلق منها كل نظرية.

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

1/ تعريف الهجرة:

أ- لغة:

يعرف **المنجد في اللغة العربية المعاصرة** الهجرة بأنها خروج من أرض إلى أخرى أو انتقال الأفراد من مكان إلى مكان سعيا وراء العمل والرزق.[1]

ويعرفها **Le Robert** بأنها الهجرة إلى بلد، عادة للبحث عن عمل هناك.[2]

كما يعرف **Oxford** الهجرة بأنها القدوم إلى دولة أخرى للعيش هناك.[3]

ب- اصطلاحا:

تعرف **الموسوعة السياسية** الهجرة بأنها:" **الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة.**".[4]

[1] صبحي حموي، المرجع السابق، ص.1472.

[2] Gonzague Raynaud, op.cit, p.217.

[3] Alison Waters, op.cit, p.194.

[4] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج.7، ط.1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص.67.

ويعرفها **تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2009** بأنها:" **التحرك البشري عبر الحدود الدولية، والذي ينجم عنه تغيير في بلد الإقامة المعتاد.**".[1]

كما يمكن تعريف الهجرة وفقا للأبعاد التالية:

– **البعد السياسي:** هي انتقال الأفراد من دولة لأخرى قصد الإقامة الدائمة فيها، أي الهجرة من الدولة الأصلية واتخاذ الدولة الجديدة مقرا وسكنا مستديما، وتدخل الهجرة في نطاق أحكام كل من القانون الداخلي والقانون الدولي، فهي تخضع للقانون الداخلي من ناحية أن لكل دولة قواعد قانونية تنظم من خلالها الهجرة من إقليمها وإليه، وذلك حسب ما تقتضيه مصالحها الوطنية، وهي من جهة أخرى تخضع للقانون الدولي لما تثيره من مسائل قانونية دولية.[2]

– **البعد الاجتماعي:** هي تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية، فقد ينتقل الفرد من طبقة فقيرة إلى أخرى أكثر ثراء، أي تحسين الظروف الاجتماعية وتحقيق مستوى معيشي أفضل.[3]

– **البعد الديمغرافي:** هي الانتقال فرديا أو جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا، وذلك على حسب العوامل المحفزة على هذا الانتقال، والتي تدفع الأفراد إلى الهجرة إلى مجتمعات أخرى، أين توجد فرص أكبر لتحقيق الإشباع لحاجياتهم المختلفة.[4]

---

[1] شوقي ذياب وصبرين بوعكاز، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط – دراسة حالة المغرب أنموذجا–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر (ل.م.د)، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي – تبسة، 2015–2016، ص.19.

[2] محمد غربي وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة**، ط.1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص.21–22.

[3] المرجع نفسه، ص.21.

[4] المرجع نفسه، ص ص.20–21.

ج- تعريف إجرائي للهجرة:

من خلال ما سبق، يمكن تقديم تعريف إجرائي للهجرة:" **الهجرة هي مغادرة فرد أو مجموعة من الأفراد إقليم الدولة الأصلية، بغية الإقامة في إقليم الدولة الجديدة بصفة دائمة والبحث عن ظروف معيشة ملائمة.**".[1]

2/ أنواع الهجرة:

للهجرة عدة أنواع يمكن تصنيفها حسب المعايير التالية:[2]

أ- المعيار الجغرافي:

تنقسم الهجرة وفقا لهذا المعيار إلى:

- الهجرة الداخلية:

كالهجرة من الريف إلى المدينة، أي داخل الدولة الواحدة، حيث ينتقل الأفراد من مكان الإقامة المعتاد إلى مكان آخر في نفس الدولة.

- الهجرة الدولية:

وهي أن يهاجر الأفراد خارج حدود الدولة إلى دول أخرى، وبالتالي فإن الهجرة الدولية هي انتقال عابر للحدود الوطنية.

ب- المعيار العددي:

تصنف الهجرة من حيث الكم إلى **هجرة فردية** و**هجرة جماعية.**

ج- المعيار الزمني:

[1] شوقي ذياب وصبرين بوعكاز، المرجع والموضع السابقين.

[2] فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر- باتنة -، 2011-2012، ص.9.

تصنف الهجرة حسب الزمن إلى **هجرة مؤقتة وهجرة دائمة.**

كما يوجد نوع آخر للهجرة، وهو **الهجرة غير الشرعية** أو ما يطلق عليها أيضا **بالهجرة السرية** أو **الهجرة غير القانونية.**

تعرف **المفوضية الدولية لشؤون الهجرة** الهجرة غير الشرعية بأنها:" **الدخول إلى دولة دون موافقة سلطاتها، وبدون أن تتوفر في الشخص المهاجر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود، كعدم حيازته للوثائق اللازمة للسفر، أو اعتماده على التزوير أو تهربه من الرقابة الجمركية.**".[1]

هذا وتعرفها **منظمة الهجرة العالمية** بأنها:" **دخول الدولة المضيفة دون ترخيص رسمي منها أو المكوث فيها لفترة أطول من الفترة المصرح بها.**".[2]

ومنه، يمكن إعطاء **تعريف إجرائي** للهجرة غير الشرعية، وهو كالتالي:" **الهجرة غير الشرعية هي المرور عبر الحدود بوسائل غير قانونية، وذلك تهربا من المتابعات القضائية والإدارية.**".[3]

المطلب الثاني: علاقة مفهوم الهجرة غير الشرعية بالمفاهيم الأخرى

توجد مجموعة من المفاهيم التي ترتبط بمفهوم الهجرة غير الشرعية، ويمكن ذكر أهمها كما يلي:

– **تهريب البشر:** هو الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص الأجنبيين إلى دولة أخرى غير دولته للحصول على منفعة مع حرية اختيار عبور الحدود ، ونتيجة لعدم شرعية الدخول فإن

[1] هشام بن حداد، المرجع السابق، ص.19.

[2] المرجع نفسه، ص.124.

[3] محمد غربي وآخرون، المرجع السابق، ص.23.

هؤلاء المهاجرين يعتبرون ضحايا هذا التهريب، حيث يتعرضون للاستغلال الجسدي والنفسي ولا يتمتعون بأي حق قانوني.[1]

- **الاتجار بالبشر:** وهو استدراج الأشخاص من خلال التهديد أو القوة، وذلك من أجل استغلالهم في أعمال الرق التي تتطلب مجهودا بدنيا شديدا، وخاصة من طرف أصحاب رؤوس الأموال قصد الاستفادة من انخفاض أجورهم، وبالتالي فإن الشخص المتاجر به لا تكون له حرية اختيار تجاوز الحدود بل يكون مجبرا على ذلك، بالإضافة إلى أن الاتجار بالبشر قد يكون داخل النطاق الإقليمي للدولة نفسها، وهو ما انتشر حاليا من زواج القاصرات وأطفال الشوارع.[2]

- **اللجوء:** هو أن يستظل الشخص بحماية بلد آخر غير بلد إقامته المعتاد، وذلك بسبب خوفه من التعرض للاضطهاد فيه نظرا لعرقه، أو جنسه، أو دينه، أو جنسيته، أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، لذا يحاول المهاجر السري عادة طلب اللجوء باعتباره وسيلة لتسوية أوضاعه في دولة المقصد بطريقة قانونية.[3]

- **الإبعاد:** وهو قرار تقوم السلطات العامة للدولة بإصداره لأسباب تتعلق بأمنها الداخلي والخارجي، حيث تطلب من الأجنبي مغادرة إقليمها لفترة زمنية معينة، ويكون ذلك دون استعمال القوة.[4]

---

[1] أحمد رشاد سلام، "المخاطر الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة"، **ندوة الهجرة غير المشروعة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 8-2010/2/10، ص ص.10-11.

[2] رشيد ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة -، 2012/2011، ص.19.

[3] المرجع نفسه، ص.20.

[4] أحمد رشاد سلام، المرجع نفسه، ص.7.

- **الترحيل:** هو إخراج الأجانب جبرا عن طريق الإبعاد، حيث تمارسه الدولة لمواجهة دخول الأجانب بطريقة غير قانونية أو بقائهم فيها دون ترخيص شرعي للإقامة أو عدم تجديدها بعد انتهاء مدة الإقامة الممنوحة لهم.[1]

المطلب الثالث: عوامل الهجرة غير الشرعية

للهجرة غير الشرعية مجموعة من العوامل التي ساعدت على ظهورها وانتشارها في جميع أنحاء العالم، ويمكن رصد أهمها فيما يلي:

- **العولمة:**

عرف العالم نهاية القرن العشرين عدة أزمات أربكت دول العالم الثالث، حيث حدثت أزمة النفط في السبعينات، كما عانت المجتمعات من الركود الاقتصادي في الثمانينات، وذلك بسبب المديونية الخانقة، بالإضافة إلى ظهور النزاعات السياسية، والعرقية والدينية في مختلف مناطق العالم، وكذا استسلام حكومات الدول النامية لشروط المؤسسات المالية العالمية، ما أدى بها إلى إصلاح مؤسساتها الاقتصادية، الأمر الذي نتجت عنه اضطرابات اجتماعية تمثلت في تفاقم البطالة، وتعمق الفقر، وعدم المساواة وعدم الشعور بالأمان في المستقبل.[2]

كل هذه العوامل دفعت الأفراد إلى الانتقال من الأرياف إلى المدن (النزوح الريفي)، ومنهم من واصل تحركه إلى ما وراء البحار بحثا عن فرص تبقي له الأمل في استمرار الحياة، حيث ورد في **تقرير الأمين العام عن الهجرات الدولية والتنمية 14 و15 سبتمبر 2006** أن نسبة الهجرة السرية في العالم تتراوح **ما بين 10- 15%**، أي **ما بين 19 مليون و28 ونصف مليون** مهاجر سري.[3]

[1] أحمد رشاد سلام، المرجع والموضع السابقين.

[2] محمد غربي وآخرون، المرجع السابق، ص.31.

[3] المرجع نفسه، ص.32.

- تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

لوسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات دور بارز في نشر ثقافة الهجرة غير الشرعية، حيث سعت جاهدة إلى تصوير نوعين متناقضين إلى أبعد الحدود من الحياة في العالم خاصة لدى فئة الشباب، وهما:[1]

النوع الأول: نمط الحياة السائد في مجتمعات الجنوب (المجتمعات الإفريقية) أين يعيش الشباب المقدم على الهجرة غير الشرعية بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، **مثل:** تدني مستوى المعيشة وغياب فرص العمل.

النوع الثاني: نمط الحياة السائد في مجتمعات الشمال (المجتمعات الأوروبية) حيث التطور الاقتصادي وتوفر الظروف الاجتماعية الملائمة للمعيشة.

المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: النظرية الاقتصادية

يرى أنصار النظرية الاقتصادية أن العوامل الاقتصادية المتمثلة في البطالة وقلة فرص التوظيف هي السبب الرئيسي للهجرة غير الشرعية.[2]

تقوم النظرية الاقتصادية على مجموعة من الفرضيات يمكن تلخيص أهمها كما يلي:[3]

- يستهدف المهاجر دائما تعظيم المنفعة الاقتصادية.
- يعتبر العامل الاقتصادي المسلمة الأساسية في ظاهرة الهجرة، وذلك من أجل زيادة الأرباح والمكاسب من خلال الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة.

[1] محمد غربي وآخرون، المرجع السابق، ص.34.

[2] شوقي ذياب، المرجع السابق، ص.51.

[3] عبد الله عبد الغني غانم، **المهاجرون: دراسة سوسيو أنثروبولوجية**، ط.2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص ص.25-26.

- يعد المهاجرون جيشا احتياطيا للقطاع الصناعي.

كما يركز الماركسيون في تفسيرهم لظاهرة الهجرة غير الشرعية اقتصاديا على جملة من العناصر، ومن أهمها:[1]

- تعتبر اليد العاملة المهاجرة أداة لخدمة الطبقة الرأسمالية الحاكمة، حيث يعمل الرأسماليون على تشجيع الهجرة باستمرار، وذلك بغية الحفاظ على تدفق اليد العاملة المهاجرة الرخيصة.
- تساعد اليد العاملة المهاجرة الرخيصة الرأسماليين على زيادة تراكم رؤوس الأموال، وذلك نظرا لانخفاض تكاليفها.
- تمكن اليد العاملة المهاجرة الرأسماليين من التحكم بها بكل سهولة، إذ تقوم الطبقة الرأسمالية الحاكمة بإقصائها خلال مرحلة الركود الاقتصادي.

المطلب الثاني: نظرية التبعية

أدى تطور الرأسمالية إلى خلق نظام عالمي يشمل دولا مركزية متطورة وأخرى محيطية متخلفة، حيث تربط بينها علاقة غير متكافئة، نتجت عنها تبعية دول المحيط لدول المركز.[2]

تعتبر نظرية التبعية الهجرة مظهرا من مظاهر استغلال دول المركز لدول المحيط، حيث ترى أن الهجرة تنتج بسبب الاختلاف الشديد في الأجور ومستويات المعيشة بين دول المركز ودول المحيط.[3]

[1] شوقي ذياب، المرجع السابق، ص ص.52-53.

[2] فايزة بركان، المرجع السابق، ص.11.

[3] محمد سمير عياد، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي – العوامل والسياسات –"، **ملتقى الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق**، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، جامعة منتوري – قسنطينة –، 29 و30 أفريل 2008، ص.222.

وقد طبق كل من **بورتس** و**ساسن** نظرية التبعية من أجل تفسير الهجرة وفقا لتطورات النظام الرأسمالي، حيث توصلا إلى أن توسع النظام الرأسمالي وانتشاره في دول المحيط أدى إلى تبعية اقتصاد دول المحيط الاشتراكي لاقتصاد دول المركز الرأسمالي، ما سمح بارتفاع تدفقات الهجرة من دول المحيط إلى دول المركز.[1]

المطلب الثالث: النظرية الاجتماعية

لا تركز النظرية الاجتماعية فقط على العوامل المؤدية إلى الهجرة، بل تنظر أيضا إلى الهجرة والمهاجرين نظرة متكاملة، حيث أنها تعتبر المهاجرين حلقة وصل بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال، كما ترى أن الأوضاع السائدة في كل من هذين المجتمعين تؤثر في الهجرة والمهاجر، إذ هي التي تحدد قرار الهجرة، واتجاهها، ومدتها وانعكاساتها.[2]

من جهة أخرى، فإن النظرية الاجتماعية تعتمد على الواقع في تفسير الهجرة، حيث تستخدم الملاحظة، والمقابلة والاستبيان كأدوات للبحث من أجل معرفة أسباب الهجرة الحقيقية، وذلك بعد مقارنة دوافع الهجرة بين الأفراد الذين يريدون الهجرة مستقبلا والذين هاجروا فعلا.[3]

كما تدرس النظرية الاجتماعية المشاكل التي يخلقها عدم اندماج المهاجرين في المجتمع المضيف، حيث تهتم بوضعية التمييز الاجتماعي والثقافي الذي يتعرض إليه المهاجرون خاصة غير الشرعيين منهم، مدافعة بذلك على حقوقهم المختلفة وحرياتهم الأساسية.[4]

[1] محمد سمير عياد، المرجع والموضع السابقين.

[2] شوقي ذياب، المرجع السابق، ص ص.57-58.

[3] المرجع نفسه، ص.58.

[4] محمد سمير عياد، المرجع والموضع نفسه.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية عرفتها المجتمعات وبشكل مقلق في السنوات الأخيرة، ما جعلها ظاهرة تهدد أمن الدول، حيث يقوم المهاجرون بالتسلل عبر الحدود بطريقة غير قانونية وبسرية تامة، كما أن مفهوم الهجرة غير الشرعية معقد نوعا ما ويتداخل مع عدة مفاهيم أخرى ذات صلة به.

توجد مجموعة من العوامل التي ساعدت على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أهمها العولمة التي ترتبت عنها نزاعات سياسية، وأزمات اقتصادية واضطرابات اجتماعية مختلفة دفعت الأفراد إلى أخذ طريق الهجرة غير الشرعية بحثا عن الأمن والاستقرار في دول أخرى، وكذا تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال والدور الكبير الذي لعبته في إغراء الأفراد من خلال تصوير الدول الغربية على أنها الجنة المنتظرة.

كما قامت مجموعة من النظريات بتفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أهمها النظرية الاقتصادية التي تركز على العامل الاقتصادي باعتباره الأساس المباشر لها، في حين ترى نظرية التبعية أن الهجرة غير الشرعية نتيجة لتبعية دول المحيط المتخلفة لدول المركز المتقدمة، بينما تعتبر النظرية الاجتماعية الأوضاع السائدة في كل من المجتمعات المتخلفة والمجتمعات المتقدمة هي التي تؤثر في الأفراد وتجعلهم يتخذون قرار الهجرة غير الشرعية.

الفصل الثاني:

هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا

تمهيد:

لقد عرفت فترة السبعينات تدفقا كبيرا ومستمرا للمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين نحو أوروبا، وذلك لوجود جملة من الأسباب التي ساعدت على ذلك، هذا ويتخذ المهاجرون الأفارقة غير الشرعيين طرقا ومنافذ مختلفة من أجل الوصول إلى أوروبا، ما ينتج عنه آثار وخيمة تمس كلا من الدول الإفريقية والدول الأوروبية، بل تمتد حتى إلى المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين أنفسهم.

المبحث الأول: التطور التاريخي لهجرة الأفارقة غير الشرعية نحو أوروبا وأسبابها

المطلب الأول: مراحل تطور الهجرة غير الشرعية للأفارقة اتجاه أوروبا

تعد أوروبا الوجهة المحورية للمهاجرين الإفريقيين غير الشرعيين، وذلك نظرا لقرب المسافة بينها وبين إفريقيا، وقد مرت هجرة الأفارقة غير الشرعية بثلاث مراحل أساسية[1]، وهي:

أولا: مرحلة تشجيع الهجرة القانونية:

تعود هجرة الأفارقة إلى أوروبا إلى فترة الاستعمار الأوروبي التي عرفتها إفريقيا، فقد شهدت هذه الفترة موجات كبيرة للهجرة خاصة من دول المغرب العربي، حيث تم تشجيع المهاجرين لخدمة أوروبا في الحرب العالمية الأولى وإعادة تعميرها بعد نهايتها، حيث قامت السلطات الاستعمارية بإصدار قوانين نصت على رفع القيود وتشجيع الهجرة التلقائية، فعلى سبيل المثال أمنت فرنسا **حوالي 175 ألف** جندي و**150 ألف** عامل في الحرب العالمية الأولى كانت أغلبيتهم من الجزائريين.[2]

[1] سعاد لعلى، الهجرة غير الشرعية وسبل وآليات مكافحتها في منطقة المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم الحقوق، جامعة الطاهر مولاي – سعيدة –، 2016/2015، ص.28.

[2] رشيد ساعد، المرجع السابق، ص ص.45-46.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى عاد معظم المهاجرين الإفريقيين خاصة المغاربة إلى أوطانهم، ما أدى إلى انخفاض عددهم في أوروبا، غير أنه تزايد مع منتصف العشرينات نظرا لتدهور الأوضاع الاقتصادية في دول المغرب العربي نتيجة للسياسات الاستعمارية وحاجة أوروبا للعمالة الأجنبية، وقد استمر هذا الوضع حتى السبعينات، حيث بلغ عدد المهاجرين من دول المغرب العربي إلى فرنسا وحدها منتصف السبعينات **حوالي 1,1 مليون** مهاجر.[1]

إلا أنه ومع ظهور أزمة ارتفاع أسعار النفط **سنة 1973**، أصدرت الدول الأوروبية مجموعة من القرارات التي نصت على عدم استقبال عمالة مهاجرة جديدة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسب البطالة في دول المغرب العربي بسبب عدم توفر مناصب العمل نتيجة الأوضاع المزرية التي عرفتها المنطقة في مختلف المجالات.[2]

ثانيا: مرحلة وقف الهجرة:

بعد الأزمة البترولية التي عرفها العالم في منتصف السبعينات أصبح من الضروري النظر إلى الهجرة على أنها مشكلة يجب وضع حلول فعالة لمواجهتها، حيث اتجهت أوروبا إلى غلق الحدود أمام المهاجرين، كما قامت إفريقيا وعلى رأسها دول المغرب العربي بمراجعة سياساتها الوطنية من أجل الحد من تفاقم ظاهرة البطالة التي تعاني منها شعوبها والقضاء على مختلف مظاهر التمييز العنصري الممارس ضدها في أوروبا.[3]

كما اعتمدت الدول الأوروبية في ذلك على التراخيص السياحية محدودة المدى، إلا أن ذلك لم يقلل من معاناة المهاجرين من العنصرية والسياسات التمييزية، ويرجع بعض المختصين ذلك أساسا إلى تركز المهاجرين في مناطق معينة وبأعداد كبيرة، حيث يظهر ذلك في تركز المغاربة

[1] رشيد ساعد، المرجع السابق، ص ص.46-47.

[2] المرجع نفسه، ص.47.

[3] سعاد لعلى، المرجع السابق، ص.30.

في بعض المدن كمرسيليا، وليون وباريس، والتي تعيش فيها أجناس مختلفة في الدين والعادات، ما يجعل التعايش فيما بينها أمرا صعبا جدا.[1]

لم تستطع سياسة غلق الحدود التي انتهجتها الدول الأوروبية معالجة مشكلة هجرة الأفارقة إلى أوروبا، بل زادت حدة تدفقها وبرز شكل آخر للهجرة أشد خطورة هو الهجرة غير الشرعية.[2]

ثالثا: مرحلة الهجرة غير الشرعية:

أدخلت أوروبا في هذه المرحلة قضية الهجرة غير الشرعية ضمن أولوياتها السياسية والأمنية، حيث قامت بإبرام **اتفاقية شنغن** في **14 جوان 1985** التي نصت على غلق الحدود وفرض الرقابة لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين، كما ركزت على إدماج المهاجرين القدماء في المجتمع الأوروبي وتسوية وضعية الأشخاص الموجودين بصفة غير قانونية.[3]

لكن وبالرغم من ذلك كله إلا أن المهاجرين القدماء المقيمين في أوروبا كان لهم دور كبير في تشجيع الدخول غير الشرعي للمهاجرين ما دامت إجراءات الهجرة الشرعية معقدة جدا، الأمر الذي أدى إلى فشل السياسات الأوروبية في القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ما جعل القضية تصبح أشد تعقيدا وصعوبة، ما استدعى السلطات الأوروبية إلى البحث عن آليات أخرى أكثر فاعلية.[4]

المطلب الثاني: أسباب هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا

لفهم ظاهرة هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا بشكل أفضل ينبغي الوقوف على أهم الأسباب المؤدية إلى ذلك، وهي تنقسم إلى:

---

[1] رشيد ساعد، المرجع السابق، ص.30.

[2] سعاد لعلى، المرجع السابق، ص.31.

[3] رشيد ساعد، المرجع نفسه، ص.50.

[4] رشيد ساعد، المرجع والموضع نفسه.

أولا: الأسباب الدافعة:

إن الواقع الصعب الذي تعيشه الدول الإفريقية يدفع شعوبها إلى أخذ طريق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، ويمكن تلخيص أسباب ذلك كما يلي:

أ- الأسباب السياسية والأمنية:

ما تزال معظم دول إفريقيا تشهد تأخرا كبيرا فيما يخص الديمقراطية ونظام الحوكمة، بالإضافة إلى استمرار الصراعات التي لها تأثير بارز على طبيعة العلاقات بين هذه الدول، مثل الصراع القائم حول قضية الصحراء الغربية وما نجم عنه من خلافات وتوترات بين الجزائر والمغرب.[1]

علاوة على ذلك، فقد تفاقمت المشاكل العرقية، حيث تعاني دول إفريقيا خاصة دول المغرب العربي وعلى رأسها الجزائر من أزمة الهوية، ما أدى إلى تهميش فئة على حساب أخرى في المجتمع، الأمر الذي دفع هذه الفئة المهمشة من مثقفين ورجال أعمال إلى الهجرة إلى أوروبا بحثا عن مستوى حياة أكثر ملاءمة لهم.[2]

كما أن محاربة الإرهاب والاعتداءات المتفرقة وتنامي ظاهرة التشدد الإسلامي في العديد من دول شمال إفريقيا، **مثل:** المغرب، وتونس ومصر، قد أنهكت ميزانياتها التي خصص جزء كبير منها للدفاع وتحقيق الأمن القومي، ما أضر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة.[3]

ب- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

[1] الاتحاد الأوروبي، يوروميد للهجرة 2: الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي (2008-2011)، المفوضية الأوروبية، بدون مكان نشر، بدون تاريخ نشر، ص.93.

[2] الاتحاد الأوروبي، المرجع والموضع نفسه.

[3] المرجع نفسه، ص.94.

تتجلى الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لهجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا في التفاوتات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة بين الدول الإفريقية والدول الأوروبية.[1]

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي للفرد معيارا أساسيا لمقارنة مستوى التنمية بين الدول، حيث بلغ متوسط دخل الفرد في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط **عام 2006** حوالي **6000 دولار**، بينما بلغت نسبته في دول الاتحاد الأوروبي أكثر من **74%**[2]، أما في **سنة 2007** فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لساكن واحد في كل من الجزائر، ومصر، والمغرب وتونس أقل من **5000 دولار**، في حين بلغ في إسبانيا أكثر من **30000 دولار**، وبلغ في إيطاليا **35000 دولار**، أما في ألمانيا فقد بلغ **40000 دولار**، وفي كل من بلجيكا وفرنسا بلغ أكثر من **40000 دولار**، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد أقصاه في هولندا، إذ سجلت أكثر من **45000 دولار**، ما جعلها تتصدر المرتبة الأولى من بين دول الاتحاد الأوروبي **(الشكل 1)**.

تتفاوت نسبة العمل بشكل كبير بين دول إفريقيا ودول أوروبا، حيث بلغت نسبة الفئة العاملة في الجزائر **سنة 2009** أقل من **50%**، و بلغت في مصر **50%**، أما في المغرب فقد بلغت أقل من **60%**، بينما بلغت نسبة الفئة العاملة في إيطاليا حوالي **60%**، وفي كل من بلجيكا وفرنسا أكثر من **60%**، أما في إسبانيا فبلغت حوالي **70%**، وبلغت في ألمانيا **70%**، في حين سجلت هولندا أعلى نسبة في أوروبا، إذ بلغت نسبة الفئة العاملة فيها حوالي **80%** **(الشكل 2)**.

[1] الاتحاد الأوروبي، المرجع السابق، ص.75.

[2] الاتحاد الأوروبي، المرجع والموضع نفسه.

كما يختلف معدل البطالة بين إفريقيا وأوروبا، وخاصة في أوساط الشباب من **15** إلى **24 عاما**، وذلك سواء كانوا رجالا أو نساء، ويمكن توضيح هذه الاختلافات كما يلي:

- نسبة بطالة الشباب الرجال من 15 إلى 24 عاما بين إفريقيا وأوروبا:

إذ بلغت **سنة 2009** في كل من مصر والمغرب أقل من **20%**، أما في الجزائر فبلغت أكثر من **20%**، بينما بلغت في هولندا أقل من **10%**، وفي ألمانيا أكثر من **10%**، أما في كل من إسبانيا وبلجيكا فقد بلغت أقل من **20%**، في حين سجلت كل من فرنسا وإيطاليا أعلى نسبة فيما يخص بطالة الشباب الرجال في أوروبا، حيث بلغت حوالي **20%**، ومنه فإن معدل بطالة الشباب الرجال من **15** إلى **24 عاما** في إفريقيا أكبر منه في أوروبا.

- نسبة بطالة الشابات من 15 إلى 24 عاما بين إفريقيا وأوروبا:

حيث بلغت **سنة 2009** في المغرب ما بين **10%** و**20%**، وفي الجزائر أكثر من **30%**، أما في مصر فبلغت أقصاها، إذ سجلت حوالي **50%** من بطالة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين **15** و**24 عاما** في شمال إفريقيا، بينما بلغت في هولندا أقل من **10%**، وفي ألمانيا بلغت **10%**، أما في فرنسا فقد بلغت **20%**، وفي بلجيكا أكثر من **20%**، في حين بلغت في كل من إسبانيا وإيطاليا ما بين **20%** و**30%** تقريبا، مسجلتين بذلك أعلى نسبة فيما يتعلق ببطالة الشابات من الفئة العمرية **15-24 عاما** من بين دول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن معدل بطالة الشابات من **15** إلى **24 عاما** في إفريقيا أكبر منه في أوروبا، الأمر الذي أدى إلى هجرة النساء من إفريقيا إلى أوروبا بطريقة غير شرعية بحثا عن مناصب عمل تناسب مستوياتهن الدراسية (**الشكل 3**).

ومنه، فإن الارتفاع الهائل في معدلات البطالة بين الشباب في إفريقيا جعلهم شريحة ساخطة ومعارضة لمختلف صور الاستبداد والاضطهاد فيها والأكثر استعدادا للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.[1]

علاوة على ذلك، فإن معظم الدول الإفريقية تعاني من الفقر المدقع، حيث بلغت نسبة الفقر في الجزائر **سنة 2011** حوالي **5,5%**، إذ يعيش **75%** من فقراء الجزائر في مناطق حضرية، ويشتغلون في القطاع غير الرسمي أو يعتمدون على الزراعة، أما في ليبيا فقد أصبح **سنة 2016** حوالي **435 ألف** شخص مشردين، ونحو **1,3 مليون** يفتقرون للأمن الغذائي، هذا ومازال **19%** من سكان الريف في المغرب يعيشون في الفقر، وذلك لكون هذه المنطقة أقل نموا من المناطق الأخرى في المغرب، في حين بلغ معدل الفقر في تونس **سنة 2018** حوالي **6,7%**.[2]

لذا يخاطر الأفارقة بركوب قوارب الموت متجهين نحو أوروبا على أمل اللحاق بواقع معيشي ينقذهم من براثين الفقر ويحفظ لهم كرامتهم كبشر.

ثانيا: الأسباب الجاذبة:

لا تؤدي الأسباب الدافعة وحدها إلى هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو أوروبا ما لم تكن هناك أسباب أخرى تجذبهم، وهي تتمثل فيما يلي:

أ- الأسباب السياسية والأمنية:

[1] الاتحاد الأوروبي، المرجع السابق، ص.88.

[2] مجموعة البنك الدولي، انحسار الفقر في بلدان المغرب العربي، لكن التفاوتات لا تزال قائمة، الموقع الإلكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2016/10/17/poverty-has-fallen-in-the-maghreb-but-inequality-persists، اطلع عليه بتاريخ 2020/4/10 على الساعة 19:15.

إن السياسة التي انتهجها الاتحاد الأوروبي **سنة 1973** جراء أزمة النفط، والتي فرضت القيام بإجراءات وتدابير صارمة تتعلق بالحد من منح تأشيرات الدخول إلى الدول الأوروبية لرعايا الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط أدت بهم إلى اتباع طريقة غير شرعية من أجل الهجرة إلى أوروبا.

كما ساهمت سياسة تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين، والتي اعتمدتها الدول الأوروبية من أجل إحصاء عدد المهاجرين الموجودين فيها بطريقة غير قانونية بدقة ومن ثم تخفيضه في تشجيع الأفارقة على الهجرة السرية نحو أوروبا، ما دامت وضعيتهم ستسوى هناك، الأمر الذي أدى إلى عدم تحقيق الهدف الأساسي لهذه السياسة وفشلها.[1]

ب- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

لقد لعبت وسائل الإعلام دورا كبيرا في إبراز المجتمع الأوروبي على أنه مثالي يتميز بالتقدم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، ما أدى إلى اعتقاد الأفارقة بأن أوروبا هي الفردوس الموعود لوضع نهاية للبؤس والشقاء اللذين يعيشون فيهما.[2]

كما أن تضييق الحرية على الشعوب الإفريقية من طرف الأنظمة الحاكمة أدى إلى انبهارها بالدول الأوروبية التي تسعى جاهدة إلى الترويج لحقوق الإنسان التي تشمل الحق في الرفاهية والتنمية، ما جعل شريحة كبيرة من الأفارقة خاصة فئة الشباب يبذلون كل ما باستطاعتهم للهجرة إلى أوروبا، غير مبالين إن كان ذلك بطريقة شرعية أو غير ذلك.[3]

---

[1] عبد المالك صايش، التعاون الأورو – مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باجي مختار – عنابة –، 2007/2006، ص.45.

[2] رؤوف قميني، **آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص.62.

[3] سعاد لعلى، المرجع السابق، ص.26.

هذا وتظل الأسباب الجاذبة أقل أهمية من الأسباب الدافعة، حيث أنه لو كان بمقدور الدول الإفريقية تلبية احتياجات ومتطلبات شعوبها المختلفة لما لجأت إلى الهجرة غير الشرعية اتجاه أوروبا، بل لما فكرت في ذلك أصلا.

المبحث الثاني: طرق ومنافذ هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو أوروبا وآثارها

المطلب الأول: مناطق العبور للهجرة غير الشرعية للأفارقة اتجاه أوروبا

يقصد بمناطق عبور المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين نحو أوروبا الخريطة التي يمكن من خلالها تحديد مختلف الاتجاهات التي يتخذونها للوصول إلى أوروبا.[1]

تنتشر ظاهرة الهجرة غير الشرعية في كامل قارة إفريقيا، إلا أنها ترتفع كلما اتجهنا شمالا[2]، حيث ينطلق المهاجرون السريون من جنوب نيجيريا وصولا إلى شمالها، ثم يمرون بالنيجر وصولا إلى الحدود الشمالية الغربية الليبية، ليعبروا منها إلى إيطاليا من خلال البحر الأبيض المتوسط، ومن جنوب شرق كل من غانا وساحل العاج إلى الحدود الشمالية الغربية للجزائر، وذلك مرورا ببوركينا ومالي، متجهين من هذه الحدود نحو فرنسا عبر البحر الأبيض المتوسط، بينما يسلك بعض المهاجرين السريين من ساحل العاج وآخرون من غينيا طريقا مختصرا للوصول إلى الحدود الشمالية الغربية الجزائرية، وذلك مرورا بمالي مباشرة عبر حدودها الجنوبية، أو عبر حدودها الغربية بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين من غرب موريتانيا، هذا ويتخذ المهاجرون السريون لهذه الدول النيجر وليبيا منفذا للوصول إلى إيطاليا عبر البحر الأبيض المتوسط، في حين يعبر المهاجرون غير الشرعيين الحدود الشرقية الشمالية الليبية انطلاقا من الحدود الشمالية الشرقية المصرية وصولا إلى الحدود الشمالية الشرقية الليبية، وذلك

[1] سعاد لعلى، المرجع السابق، ص.32.

[2] سعاد لعلى، المرجع والموضع نفسه.

ليعبروا من خلالها إلى إيطاليا عن طريق حوض البحر الأبيض المتوسط، بينما يختصر بعضهم مسافة الوصول إلى إيطاليا من خلال عبور البحر الأبيض المتوسط مباشرة.

ومنه، فإن كلا من نيجيريا، وغانا، وساحل العاج، وغينيا، وموريتانيا ومصر تعتبر مصدر الهجرة غير الشرعية في قارة إفريقيا، بينما تعتبر النيجر، وبوركينا ومالي دولا مصدرة لها ودول عبور للمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين، حيث ينضم المهاجرون السريون لهذه الدول إلى مجموعة المهاجرين غير الشرعيين العابرين من خلالها، أما ليبيا والجزائر فهما دولتان مصدرتان للمهاجرين غير القانونيين ومنطقتان أساسيتان لعبورهم، وذلك لأنهما تطلان مباشرة على البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي فهما قريبتان جدا من قارة أوروبا، كما أنهما تشكلان نقطتي وصول للمهاجرين الأفارقة السريين، مما يؤدي إلى زعزعة الأمن الوطني لكل منهما، في حين تعد إيطاليا وفرنسا من أهم الدول الأوروبية المستوردة للمهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا، هذا ويشكل حوض البحر الأبيض المتوسط المنفذ الرئيسي لهجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا، وذلك لكونه الفاصل المباشر بين قارتي إفريقيا وأوروبا **(الشكل 4)**.

المطلب الثاني: انعكاسات هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا

تترتب على هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو أوروبا آثار عديدة تمس كلا من دول المصدر، ودول العبور ودول الوصول وكذا المهاجرون الأفارقة غير الشرعيين، ويمكن تلخيصها كما يلي:

أولا: بالنسبة إلى دول المصدر:

تؤثر الهجرة غير الشرعية للأفارقة على دول المصدر التي ينطلقون منها اتجاه أوروبا، وذلك على النحو التالي:

أ- أمنيا:

تؤدي هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو أوروبا إلى تهديد الأمن الوطني للدول الإفريقية، حيث تقوم بزرع عملاء وجماعات إرهابية بين المهاجرين غير الشرعيين، بالإضافة إلى أنها تمكن من تهريب الأسلحة إلى الدول الأوروبية، ما ينعكس سلبا على الدول الإفريقية، إذ تنتج عن ذلك نزاعات ومشكلات أمنية بين أوروبا وإفريقيا، الأمر الذي يؤدي إلى تأزم العلاقات فيما بينهما.[1]

كما تنجم عن الهجرة غير الشرعية للأفارقة إلى أوروبا زعزعة الاستقرار السياسي للدول الإفريقية، حيث يعمل المهاجرون غير الشرعيين على زيادة الاضطرابات السياسية على مراكز السلطات الوطنية، وذلك تعبيرا منهم عن سخطهم على الأنظمة السياسية لدولهم.[2]

ب- اقتصاديا:

تسبب هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا انتشار البطالة في الدول الإفريقية، ما يؤدي إلى تدهور اقتصادياتها، وذلك نتيجة انخفاض مستوى العمالة فيها، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم، حيث يتم إنفاق معظم التحويلات من المهاجرين غير الشرعيين على ما لا يعود على التنمية في الدول الإفريقية.[3]

كما أن عدم وجود مخطط فعال من أجل القضاء على ظاهرة البطالة في الدول الإفريقية يؤدي بها إلى خسارة عدد كبير من الأيادي العاملة الكفوءة، الأمر الذي يؤثر سلبا على الإنتاج في الدول الإفريقية، وبالتالي حدوث خلل في ميزانياتها التجارية، فيرتفع معدل الواردات وينخفض معدل الصادرات.[4]

---

[1] عبد الله علي عبو، "الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة"، **مجلة الشريعة والقانون**، كلية القانون، ع.65، الإمارات العربية المتحدة، أفريل 2016، ص.197.

[2] المرجع نفسه، ص ص.197-198.

[3] المرجع نفسه، ص.195.

[4] عثمان الحسن محمد وياسر عوض الكريم، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، بدون اسم الناشر، الرياض، 2008، ص.74.

ج- اجتماعيا:

يترتب على هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا انتقال الشباب، وخاصة الذكور من دول المنشأ إلى دول المهجر، ما يؤثر سلبا على التركيبة الاجتماعية للدول المهاجر منها، بالإضافة إلى ازدواجية الولاء لدى المهاجرين غير الشرعيين.

كما تشهد إفريقيا هجرة الأدمغة والكفاءات العلمية إلى أوروبا، حيث سجلت دول شمال إفريقيا أعلى المعدلات، وذلك بسبب عدم توفر مناصب عمل تتناسب مع مستوياتها الدراسية والعلمية، إذ بلغت نسبة الأدمغة الجزائرية المهاجرة إلى فرنسا وحدها ما بين **عامي 1996** و**2012** ما يقارب **90%** من نصف مليون جزائري في العالم، هذا وبلغ عدد الكفاءات العلمية التونسية في أوروبا **سنة 2009** ما لا يقل عن **8233** تونسي من المهندسين والباحثين، ما ينعكس سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول إفريقيا، بل يمتد ذلك إلى التعليم، حيث تعجز الدولة عن توظيف مخرجاته في تحقيق التطور العلمي والتكنولوجي.[1]

ثانيا: بالنسبة إلى دول العبور:

لقد باتت ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة اتجاه أوروبا مشكلة تؤرق الدول التي يعبر منها هؤلاء المهاجرون الأفارقة غير الشرعيين، وذلك نظرا للآثار الوخيمة التي تسببها[2]، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

أ- أمنيا:

[1] حسين البطراوي، هجرة العقول النابغة... وآثارها الاقتصادية: اصطياد الغرب للعقول تجريف للعقل العربي أم تسويق لقدراتنا في الخارج، الموقع الإلكتروني: https://arb.majalla.com، اطلع عليه بتاريخ 2020/4/13 على الساعة 20:25.

[2] شعبان حمدي، "الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)"، **مركز الإعلام الأمني**، أكاديمية الشرطة، جمهورية مصر العربية، ص.11.

ينجم عن هجرة الأفارقة غير القانونية إلى أوروبا انتشار مكاتب التسفير الوهمية في دول العبور، والتي تمارس عمليات النصب والاستغلال لجمع أموال كثيرة من المهاجرين غير الشرعيين، بالإضافة إلى ظهور جرائم التهريب، وغسل الأموال، وتزييف العملات والاتجار بالمخدرات.

كما تسبب الهجرة غير الشرعية للأفارقة نحو أوروبا تسلل جماعات أو عصابات إرهابية من دول المصدر إلى دول العبور، الأمر الذي يؤدي إلى القيام بأعمال إرهابية تزعزع الأمن الوطني لهذه الدول.[1]

ب- اقتصاديا:

يؤدي ارتفاع عدد المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين من دول العبور نحو أوروبا إلى حدوث ندرة في اليد العاملة الكفوءة في هذه الدول، مما يسبب خللا في العملية الإنتاجية وعجزا في الميزان التجاري.[2]

هذا وينجم عن استقرار المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين في دول العبور، **مثل:** الجزائر وليبيا تفاقم مشكلة البطالة فيها، وذلك لعدم توفر مناصب العمل لشعوبها، نظرا لتزايد عدد المهاجرين الأفارقة غير القانونيين فيها وتميزهم في العديد من الأعمال، هذا فضلا عن تمسكهم بأول فرصة عمل تتاح لهم.[3]

ج- اجتماعيا:

[1] شعبان حمدي، المرجع السابق، ص.12.

[2] المرجع نفسه، ص.9.

[3] المرجع نفسه، ص ص.9-10.

إن اتخاذ المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين دول العبور مستقرا لهم يؤدي إلى صعوبة اندماجهم في المجتمعات الجديدة وتكيفهم مع عاداتها وتقاليدها الغريبة عنهم، الأمر الذي يؤدي إلى بروز ظاهرة التطرف والتعصب الثقافي والديني في هذه الدول.

هذا فضلا عن تزايد معدل العنف، والانحراف الأخلاقي والسلوك الإجرامي، وذلك نتيجة لمحاولة المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين إثبات ذاتهم بالضغط على المجتمعات المستقبلة لهم، وذلك من أجل الاعتراف بهم وإجبار السلطات الوطنية على الاستجابة لمطالبهم، من خلال قيامهم بالمظاهرات والإضرابات المتكررة.[1]

ثالثا: بالنسبة إلى دول الوصول:

يترتب على هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا العديد من الانعكاسات التي تمس الدول الأوروبية المستقبلة للمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين، وهي تتمثل فيما يلي:

أ- أمنيا:

تؤدي الهجرة غير الشرعية للأفارقة نحو أوروبا إلى تهديد الأمن الوطني للدول الأوروبية، وذلك من خلال زرع عناصر إرهابية وسط المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين، ما يسبب حدوث مشكلات أمنية في الدول الأوروبية المستقبلة لهم، حيث كان هناك **152** هجوما إرهابيا في أوروبا **عام 2013**، [2] كما أن عدد الإرهابيين في أوروبا قد وصل **عام 2018** إلى **30 ألف** إرهابي، الأمر الذي جعل من هجرة الأفارقة غير الشرعية مبعث قلق لأوروبا.[3]

---

[1] شعبان حمدي، المرجع السابق، ص ص.10-11.

[2] محمد جاسم، الإرهاب في أوروبا: هل حققت استراتيجيات وسياسات المكافحة أهدافها؟، الموقع الإلكتروني: https://arb.majalla.com، اطلع عليه بتاريخ 2020/4/20 على الساعة 17:33.

[3] عبد الله سعود السراني، **مكافحة الهجرة غير المشروعة**، ط.1، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص.113.

هذا فضلا عن انتشار الأفكار المتطرفة والمتشددة في أوساط المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين، والتي تتسبب في خلق النزاعات مع السلطات الوطنية للدول الأوروبية، وذلك عن طريق القيام بالمظاهرات غير السلمية بغية التنفيس عن مشاعر الغضب المكبوتة لديهم، وذلك جراء عدم احترام السلطات الأوروبية لحقوقهم وعدم صون كرامتهم.

ب- اقتصاديا:

يزاحم المهاجرون الأفارقة غير الشرعيين الأيدي العاملة في الدول الأوروبية، حيث يلجأ إليهم أرباب العمل وأصحاب رؤوس الأموال لتدني أجورهم، ما ينجم عنه انتشار ظاهرة البطالة لدى الأوروبيين، وبالتالي ارتفاع معدلات السرقة والعنف في الدول الأوروبية.[1]

كما يزداد معدل الطلب في المواد الغذائية نتيجة تزايد عدد السكان في أوروبا، وذلك جراء ارتفاع عدد المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين فيها، ما يسبب ندرة في المنتوجات الغذائية، وبالتالي ارتفاع أسعارها وانخفاض مستوى معيشة الفرد.[2]

ج- اجتماعيا:

يترتب على هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا تغيير في التركيبة الاجتماعية للدول الأوروبية، حيث أن انتقال الشباب خاصة الذكور من إفريقيا إلى أوروبا يؤثر سلبا على تركيبة المجتمعات الأوروبية، وذلك لضخامة عدد المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين مقارنة بعدد السكان الأوروبيين.[3]

[1] أحمد رشاد سلام، المرجع السابق، ص.20.

[2] أحمد رشاد سلام، المرجع والموضع نفسه.

[3] رشيد ساعد، المرجع السابق، ص.91.

كما تزداد عمليات القتل، والنهب والسرقة في المجتمعات الأوروبية بزيادة عدد المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين فيها، بالإضافة إلى انعزالهم في أحياء على أطراف المدن، وذلك بسبب عدم قدرتهم على الاندماج في المجتمعات الأوروبية نتيجة اختلاف الثقافات والأديان.

رابعا: بالنسبة إلى المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين:

يتعرض الأفارقة جراء هجرتهم غير الشرعية نحو أوروبا إلى مخاطر كثيرة يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ- أمنيا:

يبحر المهاجرون الأفارقة غير الشرعيين إلى أوروبا دون مراعاة أحوال الطقس ودون توفر أدنى شروط السلامة، حيث تتقاذفهم أمواج البحر العالية فتنقلب بهم القوارب التي يركبونها، مما يؤدي إلى ضياع فرصة الوصول إلى أوروبا بل إلى الموت المحتم.[1]

يبين برنامج المهاجرين غير الشرعيين المفقودين الصادر عن منظمة الهجرة الدولية **سنة 2020** أن عدد المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين الموتى قد وصل **سنة 2014** إلى **476** ميتا، بينما انخفض عددهم **سنة 2015** ليبلغ **294** ميتا، وقد بلغ ذروته **سنة 2016** ليصل إلى **1117** ميتا، في حين انخفض **سنة 2017** ليبلغ **776** ميتا، هذا وارتفع عدد الأفارقة الموتى جراء هجرتهم غير الشرعية إلى أوروبا **سنة 2018** ليصل إلى **888** ميتا، وقد زاد ارتفاعه **سنة 2019** ليبلغ **1014** ميتا، بينما انخفض بشدة **سنة 2020**، حيث بلغ **419** ميتا، إذ يرجع هذا الانخفاض الهائل في عدد الأفارقة الموتى إلى انخفاض معدل هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا **سنة 2020**، وذلك نتيجة غلق كل من الدول الإفريقية والأوروبية

[1] محمد محمود السرياني، "هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال"، **ندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة**، مركز الدراسات والبحوث: قسم الندوات واللقاءات العلمية، مقر جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 8-2010/2/10، ص ص.13-14.

لحدودها وتشديد الرقابة عليها، وذلك بسبب الانتشار الرهيب لفيروس كورونا في جميع أنحاء العالم **(الشكل 5)**.

ب- اجتماعيا:

تعامل الدول الأوروبية المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين بطريقة مختلفة تماما عما تتعامل بها مع سكانها الأصليين، ما يولد الشعور بالضيق والاضطهاد لديهم، وذلك نتيجة للتفرقة في المعاملة والتمييز العنصري دون الاكتراث لمؤهلات وكفاءات المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين.

كما يتم استغلال المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين من طرف الجماعات الإرهابية وعصابات الجرائم المنظمة، وذلك من خلال إغرائهم بالأموال الطائلة متخذين وضعيتهم الاجتماعية المزرية في أوروبا مبررا لذلك.[1]

[1] محمد محمود السرياني، المرجع والموضع السابقين.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد مرت هجرة الأفارقة إلى أوروبا بثلاث مراحل أساسية، حيث شجعت المرحلة الأولى الهجرة القانونية نحو أوروبا، ولكن تم وقفها وتشجيع المهاجرين الأفارقة على العودة إلى أوطانهم في المرحلة الثانية، ثم جاءت المرحلة الثالثة التي برزت فيها ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة نحو أوروبا.

توجد مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو أوروبا، منها ما هو دافع يتعلق بالأوضاع السياسية، والأمنية، والاقتصادية والاجتماعية المزرية السائدة في الدول الإفريقية من انتشار للصراعات وتفاقم لمعدلات البطالة في أوساط الشباب، ومنها ما هو جاذب يرتبط بالظروف السياسية، والأمنية، والاقتصادية والاجتماعية الملائمة للعيش، والتي تتميز بها الدول الأوروبية من استقرار سياسي، وازدهار اقتصادي ورفاه اجتماعي.

تعتبر معظم الدول الإفريقية مصدرا للمهاجرين غير الشرعيين، منها ما تعد دول عبور فقط كالنيجر، وبوركينا ومالي، ومنها ما تعد دول وصول أيضا كليبيا والجزائر، بينما تعتبر إيطاليا وفرنسا من أهم الدول الأوروبية استيرادا للمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين عبر البحر الأبيض المتوسط لكونه الفاصل المباشر بين قارتي إفريقيا وأوروبا.

تؤثر هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا سلبا في كل من دول المصدر، ودول العبور ودول الوصول، وذلك على كل من الصعيد الأمني، والاقتصادي والاجتماعي، حيث تنتشر ظاهرتا الإرهاب والجريمة المنظمة، ويتدهور الاقتصاد الوطني وتظهر مختلف الآفات الاجتماعية من قتل وسرقة، كما لها انعكاسات وخيمة على المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين، إذ تؤدي بحياتهم إلى التهلكة، وحتى وإن نجوا من الموت فإنهم سيواجهون صعوبة في التأقلم مع البيئة الاجتماعية التي تتميز بها الدول الأوروبية.

الفصل الثالث:

تفعيل التعاون الأورو-إفريقي لمواجهة الهجرة غير الشرعية

تمهيد:

لقد قامت الدول الأوروبية بإبرام مجموعة من الاتفاقيات مع الدول الإفريقية من أجل مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما اعتمدت على جملة من الآليات للتصدي لتدفق المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين إليها.

بالرغم من السياسات التي انتهجتها الدول الأوروبية والإفريقية في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلا أنها باءت بالفشل، وذلك لأسباب وتحديات مختلفة آلت دون القضاء على هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا.

المبحث الأول: أهم الاتفاقيات والآليات الأوروبية – الإفريقية من أجل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: أهم الاتفاقيات الأوروبية – الإفريقية في مواجهة الهجرة غير الشرعية

لقد سعت الدول الأوروبية والإفريقية إلى التعاون فيما بينها بغية محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال إبرام مجموعة من الاتفاقيات التي من شأنها تحقيق ذلك، ويمكن ذكر أهمها كما يلي:

أولا: الاتفاقيات الثنائية شمال – جنوب:

كان التعاون شمال – جنوب في بداية الأمر مطلبا للدول المتخلفة من أجل وضع حد لسياسة الهيمنة، لكنه أصبح هدفا للدول المتقدمة في فترة السبعينيات[1]، ولقد عرف تطورا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة وزوال الصراع الإيديولوجي بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة

[1] سعاد لعلى، المرجع السابق، ص.39.

الأمريكية، حيث بدأ الاهتمام أكثر بتحقيق التنمية الشاملة ومواجهة المشاكل التي تعاني منها الدول المتخلفة.

لم يعد التعاون شمال – جنوب مقتصرا فقط على الجانب الاقتصادي بل أصبح يشمل أيضا الجانب الاجتماعي، حيث يهدف إلى القضاء على مختلف الظواهر الاجتماعية العابرة للحدود، ومن أبرزها ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي مست بشكل رهيب أمن المنطقة الأوروبية – الإفريقية، ما دفع الدول الأوروبية إلى إبرام عدد من الاتفاقيات مع الدول الإفريقية، وخاصة مع دول شمال إفريقيا للكم الهائل من المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إلى أوروبا من هذه الدول[1]، ومن أهمها ما يلي:

1- اتفاقية بين فرنسا والجزائر:

تم إبرام هذه الاتفاقية في شهر **أكتوبر** من **سنة 2003** بالجزائر، حيث نصت على التعاون التقني والفني بين فرنسا والجزائر من أجل مكافحة ظاهرة هجرة الجزائريين غير الشرعية إلى فرنسا، وذلك من خلال تعليم فرنسا الجزائر كيفية محاربة الهجرة غير الشرعية مقابل تعليم الجزائر فرنسا كيفية محاربة الإرهاب، أي على أساس الأخذ والعطاء بين طرفي الاتفاقية.[2]

كما عقد المدير العام للشرطة الفرنسية مع المدير العام للأمن الوطني في **11 ماي 2005** اتفاقا يقضي بمواجهة الهجرة غير الشرعية، والإرهاب والجريمة المنظمة.[3]

2- اتفاقية بين إسبانيا والمغرب:

[1] سعاد لعلى، المرجع السابق، ص ص.39-40.

[2] المرجع نفسه، ص.44.

[3] سعاد لعلى، المرجع والموضع نفسه.

قامت إسبانيا بإبرام اتفاقية حسن جوار مع المغرب في **4 جويلية 1991**، كما وقعت اتفاقية أخرى في **13 فيفري 1992** تخص انتقال الأشخاص المغربيين وإرجاع الأجانب المغربيين الذين وصلوا إلى إسبانيا بطريقة غير شرعية.

لم تحقق هذه الاتفاقية الهدف الذي رمت إليه، حيث أنه من بين **428** عملية طرد قامت بها إسبانيا، لم تتجاوب المغرب إلا مع **45** حالة فقط.[1]

3- اتفاقية بين إيطاليا وليبيا:

قامت كل من إيطاليا وليبيا في **29 ديسمبر 2007** بطرابلس بتوقيع اتفاقية تطوير التعاون الثنائي بين الدولتين، حيث نصت على تقديم إيطاليا المساعدات الفنية لليبيا من أجل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما تم توقيع اتفاقية أخرى **سنة 2013** نصت على مساعدة إيطاليا ليبيا، وذلك بغية مراقبة حدودها الجنوبية مع باقي الدول الإفريقية من خلال الأقمار الاصطناعية بهدف الحد من الهجرة غير الشرعية.[2]

إلا أنه وبالرغم من ذلك كله، ما زال تدفق المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين نحو إيطاليا مستمرا، خاصة لما تشهده ليبيا من أوضاع أمنية صعبة، الأمر الذي فتح المجال لحركة الهجرة غير الشرعية، ما انعكس سلبا على الأمن الوطني لإيطاليا.[3]

4- اتفاقية بين إسبانيا وموريتانيا:

لقد تم إبرام اتفاقية بين إسبانيا وموريتانيا نصت على حل مشكلة تتعلق بسفينة عالقة في السواحل الموريتانية تقوم بنقل مجموعة من المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين إلى إسبانيا[4]،

---

[1] سعاد لعلى، المرجع والموضع السابقين.

[2] المرجع نفسه، ص.46.

[3] رؤوف قميني، المرجع السابق، ص ص.251-252.

[4] آسيا بن بوعزيز، "سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة الجلفة، ع.2، الجزائر، 2015، ص.13.

حيث أقامت إسبانيا مستشفى لاستقبال المصابين من المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين، في حين قامت موريتانيا بإعادتهم إلى دولهم الأصلية.

علاوة على ذلك، فقد تم الاتفاق بين إسبانيا وموريتانيا أيضا على إقامة مركز خاص بحجز المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل، وذلك **سنة 2006**، حيث قامت إسبانيا بدعم موريتانيا ماليا، وتقنيا وفنيا من أجل مراقبة شواطئها.[1]

5- اتفاقية بين إيطاليا ومصر:

لقد نصت الاتفاقية المبرمة بين إيطاليا ومصر **سنة 2006** على إعطاء مصر مدة زمنية كافية من أجل إعادة توطين مواطنيها مقابل تحمل إيطاليا مسؤولية تغطية كل تكاليف هذه العملية.[2]

إضافة إلى ذلك، فقد تم توقيع اتفاقية أخرى من طرف كل من إيطاليا ومصر نصت على تأمين **7000** تأشيرة عمل دائمة وموسمية للعمالة المصرية مع قيام إيطاليا بدورات لتدريب وتأهيل العمالة المصرية إن اقتضى الأمر ذلك، ما أفاد كلا من إيطاليا ومصر لما تحمله هذه الاتفاقية من حوافز تشجع على الهجرة القانونية.[3]

ثانيا: الاتفاقيات الجماعية:

هناك العديد من الاتفاقيات التي أبرمها الاتحاد الأوروبي خاصة مع الدول المغاربية، وذلك من أجل التعاون وتنسيق الجهود لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والقضاء على الأسباب المؤدية إليها، ومن أهمها:

1- اتفاقية برشلونة:

[1] آسيا بن بوعزيز، المرجع والموضع السابقين.

[2] رؤوف قميني، المرجع السابق، ص.251.

[3] رؤوف قميني، المرجع والموضع نفسه.

تم انعقاد مؤتمر برشلونة في **27** و**28 نوفمبر 1995**، حيث حضرته **15** دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية الثلاث الجزائر، والمغرب وتونس، إذ شجع على التعاون الإقليمي من خلال إبرام الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تهدف إلى معالجة مختلف القضايا الدولية وعلى رأسها القضايا الأمنية.[1]

نصت اتفاقية برشلونة على إقامة الشراكة الأمنية بين الدول المعنية على أساس حل النزاعات بالطرق السلمية ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل بما فيها البيولوجية، وكذا على توطيد العلاقات الاقتصادية من أجل إنشاء منطقة التجارة الحرة **سنة 2010** وفقا للنظام الذي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى توثيق التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي، وذلك من خلال الاهتمام بالشباب والحفاظ على التراث الثقافي المشترك عن طريق دعم المنظمات غير الحكومية.[2]

اعتبرت اتفاقية برشلونة ظاهرة الهجرة غير الشرعية نتيجة لعدم الاستقرار السياسي، والاقتصادي والاجتماعي الذي تعاني منه الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، ولهذا قام الاتحاد الأوروبي باتخاذ مجموعة من الإجراءات من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية، منها:[3]

- التعاون كشركاء متكاملين بهدف مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- محاربة شبكات تهريب المهاجرين من خلال تعزيز التعاون بين الدول المعنية في المجال الأمني.
- مساعدة دول الجنوب على تحقيق التطور الاقتصادي والرفاه الاجتماعي من أجل الحد من الهجرة غير الشرعية.

---

[1] توفيق حكيمي، محاضرات في ملتقى العلاقات الأورو- مغاربية (الجزء الثاني)، موجهة لطلبة السنة الثانية علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار- عنابة -، 2009-2010، ص.6.

[2] المرجع نفسه، ص ص.6-11.

[3] شوقي ذياب وصبرين بوعكاز، المرجع السابق، ص.62.

- تنظيم تدفقات المهاجرين عن طريق فرض التأشيرات ومراقبة الحدود.

2- اجتماع 5+5:

يعتبر اجتماع 5+5 مبادرة فرنسية في الأساس **سنة 1983**، حيث شمل دول الاتحاد المغاربي الخمس (الجزائر، والمغرب، وتونس، وليبيا وموريتانيا) وخمس دول أوروبية (فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، والبرتغال ومالطا)، وذلك في **26** و**27 أكتوبر 1991** بالجزائر، إذ اهتم بمعالجة مختلف القضايا الأمنية، والاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الحوار بين الدول المعنية من أجل وضع حلول ناجعة لها.[1]

لقد تم الاهتمام بظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل كبير في قمة تونس التي عقدت في **16** و**17 أكتوبر 2002**، ثم في اجتماع الرباط المنعقد في **22** و**23 أكتوبر 2003**، ثم في لقاء الجزائر بوهران في **23** و**24 نوفمبر 2004**[2]، حيث تم الاتفاق فيها على ما يلي:[3]

- اتخاذ سياسات لتشجيع الاعتماد المتبادل وتقاسم المسؤوليات من أجل تيسير عملية القضاء على الهجرة غير الشرعية.
- التشديد على مراقبة الحدود وتقديم المساعدات التقنية والفنية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط بهدف مراقبة المهاجرين غير الشرعيين.
- محاربة شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين.
- إقامة مراكز حجز بغية حشد المهاجرين غير الشرعيين.

3- المؤتمر الأورو-إفريقي (بيان الرباط):

[1] توفيق حكيمي، المرجع السابق، ص ص.5-6.

[2] سعاد لعلى، المرجع السابق، ص.54.

[3] شوقي ذياب وصبرين بوعكاز، المرجع السابق، ص.61.

تم انعقاد المؤتمر الأورو-إفريقي في **13 جويلية 2006** بالرباط، حيث جمع **30** دولة أوروبية و**27** دولة إفريقية قامت بالتوقيع على بيان تم الاتفاق فيه على تكريس التعاون المشترك من أجل مواجهة ظاهرة هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو أوروبا مع احترام حقوقهم وكرامتهم.[1]

خرج المؤتمر الأورو-إفريقي بمجموعة من القرارات التي من شأنها مكافحة الهجرة غير الشرعية للأفارقة إلى أوروبا، وهي كالتالي:[2]

- الدعم التقني، والفني والمالي للدول الإفريقية من أجل تمكينها من التحكم في تدفقات المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين إلى أوروبا.
- وضع جهاز قضائي وطني من أجل تبني عقوبات ردعية ضد عصابات تهريب المهاجرين غير الشرعيين.
- مراقبة الحدود من أجل التعرف على طرق ومنافذ هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو أوروبا.
- إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية مع احترام حقوقهم وكرامتهم.
- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإفريقية لتحقيق التطور الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وذلك من خلال محاربة الفقر والقضاء على البطالة.

المطلب الثاني: أهم الآليات الأوروبية – الإفريقية للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

لقد قامت الدول الأوروبية والإفريقية بالاعتماد على جملة من الآليات من أجل التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال توطيد التعاون وتنسيق الجهود فيما بينها، ومن أهم هذه الآليات ما يلي:

[1] سعاد لعلى، المرجع السابق، ص ص.54-55.

[2] المرجع نفسه، ص ص.57-59.

أولا: الآليات الأمنية:

لقد وضع الاتحاد الأوروبي عددا من الآليات التي من شأنها تحقيق الأمن الوطني لكل من دول أوروبا ودول إفريقيا وكذا أمن المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين، وهي كالتالي:

1- مراقبة الحدود:

لقد نصت معاهدة شنغن الموقع عليها في **14 جوان 1985** بشنغن بلكسمبورغ من طرف فرنسا، وبلجيكا، وألمانيا، وهولندا ولكسمبورغ على مراقبة الدول الأطراف في المعاهدة لحدودها الوطنية[1]، وذلك من خلال ما يلي:[2]

- تبادل المعلومات والخبرات بين الجهات الأمنية المتخصصة في مجال مراقبة الحدود من أجل الحد من ظاهرة هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا.
- إنشاء مدرسة مشتركة بهدف إعداد وتدريب ضباط متخصصين في ميدان مراقبة الحدود.
- تحديد طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية للأفارقة نحو أوروبا بغية تشديد الرقابة عليها.
- التنسيق بين أجهزة الشرطة في مجال البحث العابر للحدود عن المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين.

2- محاربة شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين:

ركز التعاون الأوروبي – الإفريقي في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على محاربة شبكات تهريب المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين إلى أوروبا التي تقوم باستغلالهم والتحايل عليهم، وذلك من خلال ما يلي:[3]

[1] سعاد لعلى، المرجع السابق، ص.60.

[2] خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة -، 2014-2015، ص.82.

[3] عبد المالك صايش، المرجع السابق، ص.81.

- التعاون بين الدول المعنية لمحاربة شبكات تهريب المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين إلى أوروبا.
- تبادل المعلومات التي تتعلق بعملية تهريب المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين نحو أوروبا.
- سن مجموعة من القوانين من أجل معاقبة المسؤولين على تنظيم شبكات تهريب المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين اتجاه أوروبا.
- توطيد علاقات التعاون بين السلطات الإدارية، والبوليسية والقضائية بهدف مراقبة نشاط شبكات تهريب المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين إلى أوروبا والقضاء عليه.

3- إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم:

نظرا لكثرة وجود المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين في أوروبا قامت هذه الأخيرة بإعادتهم إلى أوطانهم من أجل تجنب وفود مجموعات أخرى منهم إليها[1]، وذلك من خلال ما يلي:[2]

- إبرام مجموعة من الاتفاقيات التي تنص على إعادة قبول المواطنين الذين يتواجدون في أوروبا بطريقة غير شرعية.
- تحديد شروط عودة المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين إلى بلدانهم.
- إعادة إدماج المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين في المجتمع من خلال تقديم الوثائق الضرورية لهم عند عودتهم.
- تكفل أوروبا مسؤولية الدعم المالي لعملية إرجاع المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين إلى أوطانهم.

4- حماية المهاجرين غير الشرعيين:

[1] سعاد لعلى، المرجع السابق، ص.70.

[2] رؤوف قميني، المرجع السابق، ص.233.

يتعرض المهاجرون الأفارقة غير الشرعيين إلى انتهاكات مختلفة تمارسها ضدهم سلطات الدول المستقبلة لهم وكذا شبكات تهريبهم، ما أوجب اتخاذ مجموعة من التدابير الضرورية من أجل حمايتهم[1]، وهي تتمثل فيما يلي:[2]

- حماية حقوق الإنسان للمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين من خلال احترام حرياتهم الأساسية.
- حماية المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين من الأجهزة القانونية للدول الأوروبية، أي عدم جواز تعريضهم للملاحقة الجنائية.
- حماية المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين من شبكات تهريبهم من خلال سن قوانين تنص على تجريم التهريب.
- الحرص على حياة المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين من خلال عدم إخضاعهم للعقوبات من تعذيب وقتل.

ثانيا: الآليات المالية:

قام الاتحاد الأوروبي بوضع عدد من الآليات المالية من أجل دعم التنمية في الدول الإفريقية لما لها من علاقة وطيدة بظاهرة الهجرة غير الشرعية، وهي كالتالي:

1- برنامج الاتحاد الأوروبي للمعاونة والتعاون (MEDA):

يعتبر برنامج الاتحاد الأوروبي للمعاونة والتعاون (MEDA) الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي[3]، حيث تم تخصيص ميزانية قدرها **4,685 مليار أورو** من أجل التعاون المالي بين

[1] سعاد لعلى، المرجع السابق، ص.72.

[2] منصور رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة سطيف، 2014-2015، ص.190.

[3] توفيق حكيمي، المرجع السابق، ص.7.

الاتحاد الأوروبي وشركائه، وذلك ما بين **سنتي 1995** و**1999**، كما خصصت ميزانية أخرى قدرها **5,35 مليار أورو** ما بين **سنتي 2000** و**2006**[1]، ويهدف هذا البرنامج إلى ما يلي:[2]

- دعم جهود إنشاء منطقة التجارة الحرة.
- تقديم مساعدات مالية موجهة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تمويل المشاريع التنموية من أجل توفير مناصب العمل والقضاء على البطالة.
- دعم الأنشطة الصناعية وإنعاش القطاع التجاري.

2- برنامج بنك الاستثمار الأوروبي (BEI):

يعتبر بنك الاستثمار الأوروبي (BEI) مؤسسة مالية تابعة للاتحاد الأوروبي لكنها مستقلة عنه ماليا، حيث تقوم بتمويل مشاريعه المختلفة في إطار علاقاته مع شركائه، وذلك من خلال تقديم شكلين من الحصص المالية[3]، وهما:[4]

- قروض من أجل تمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتجاوز **25 مليون أورو**.
- قروض فردية (مباشرة) لا تتجاوز أيضا **25 مليون أورو**.

المبحث الثاني: تقييم السياسات الأوروبية – الإفريقية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأهم التحديات التي تواجهها

المطلب الأول: تقييم السياسات الأوروبية – الإفريقية في مجال مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

[1] توفيق حكيمي، المرجع السابق، ص ص.7-8.

[2] عبد المالك صايش، المرجع السابق، ص.109.

[3] سعاد لعلى، المرجع السابق، ص.80.

[4] رؤوف قميني، المرجع السابق، ص.270.

بالرغم من السياسات التي انتهجها الاتحاد الأوروبي من أجل مواجهة ظاهرة هجرة الأفارقة غير الشرعية، إلا أن هذه الأخيرة ما زالت مستمرة[1]، وهذا يعود إلى جملة من الأسباب يمكن تلخيصها كما يلي:

أولا: الأسباب الأمنية:

يعتبر البعض آلية إعادة المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين إلى بلدانهم تعديا على حقوقهم، حيث تقوم الدول الأوروبية باتخاذ قرارات طرد غير صائبة وإجراءات استعجالية، الأمر الذي يسلب المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين حقهم في الطعن القضائي، بالإضافة إلى عدم احترام الضمانات الإجرائية في حالة الطرد.[2]

كما أن تشجيع الاتحاد الأوروبي على الهجرات جنوب – جنوب من أجل التخلص من تدفق المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين إلى أوروبا وإحلال إفريقيا محلها في مواجهة هذه الظاهرة بالرغم من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية وغياب الديمقراطية وانعدام حماية الحقوق الأساسية يعتبر اختراقا لحقوق الإنسان التي لطالما نادى الاتحاد الأوروبي باحترامها وحمايتها.[3]

علاوة على ذلك، فقد اتجه الاتحاد الأوروبي نحو الانفتاح على أوروبا الشرقية والوسطى متجاهلا بذلك الدول الإفريقية، حيث أنه اهتم بتحقيق الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي لأوروبا الشرقية والوسطى على حساب التعاون الأوروبي – الإفريقي، وذلك بعد فشله في دمج المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين في المجتمع الأوروبي خاصة المغاربة منهم نظرا للاختلافات الثقافية والدينية.[4]

[1] منال طويل، المرجع السابق، ص.193.

[2] المرجع نفسه، ص.192.

[3] المرجع نفسه، ص ص.195-196.

[4] المرجع نفسه، ص ص.196-198.

ثانيا: الأسباب المالية:

تعد المبالغ المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى الدول الإفريقية وعلى رأسها الدول المغاربية من خلال برنامج (MEDA) غير كافية لتلبية احتياجاتها المختلفة، بالإضافة إلى بطء وتعقيد إجراءات ذلك، حيث أنه في **سنة 1996** قام الاتحاد الأوروبي بتخصيص مبلغ مالي قدره **900 مليون أورو** لم يصرف منه سوى **50 مليون أورو**، لكن في **سنتي 1998** و**1999** تم استدراك هذا التأخر، إذ استفادت الدول المغاربية من **1,8 مليار أورو**.[1]

علاوة على ذلك، فإن بنك الاستثمار الأوروبي (BEI) لم يساهم خلال هذه الفترة الزمنية سوى بحوالي **40%** من القروض الممنوحة كإعانات ومساعدات مالية من أجل تحقيق التنمية في الدول المغاربية، وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بحجم المشاكل التي تعاني منها هذه الدول في شتى المجالات والتي تتطلب إصلاحات عميقة وجذرية.[2]

المطلب الثاني: أهم التحديات التي تواجه السياسات الأوروبية – الإفريقية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

تواجه السياسات الأوروبية – الإفريقية مجموعة من التحديات المختلفة التي تؤول دون مكافحة ظاهرة هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا، ويمكن تلخيصها كما يلي:

أولا: التحديات السياسية والأمنية:

تعتبر الحروب الأهلية والنزاعات الدولية من أهم التحديات التي تعرقل مسار مواجهة ظاهرة هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو أوروبا، وذلك لما ينجم عنها من عدم الاستقرار السياسي وانتهاك حقوق الإنسان بسبب اختلاف الانتماءات السياسية، والعرقية والدينية، بالإضافة إلى

[1] مريم زكري، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية – المغاربية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –، 2010-2011، ص.86.

[2] مريم زكري، المرجع والموضع نفسه.

عدم قدرة الأنظمة السياسية للدول الإفريقية على تقديم برامج فعالة من أجل تلبية احتياجات ومتطلبات شعوبها المضطهدة.[1]

علاوة على ذلك، فإن أنظمة الدول الإفريقية شمولية، أو تسلطية أو عسكرية همها الوحيد الحفاظ على النظام فحسب[2]، كما تشكل جاليات المهاجرين الأفارقة تحديا خطيرا بالنسبة لسياسات الدول الأوروبية، وذلك بسبب انخراطها السياسي فيها، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة ممارسة الدول الأوروبية سيطرتها المستقلة على سياساتها الداخلية والخارجية.[3]

ثانيا: التحديات الاقتصادية والاجتماعية:

تفتقد الدول الإفريقية إلى العقلانية والشفافية في تسيير الموارد الاقتصادية، والمالية والبشرية، الأمر الذي ينتج عنه الكثير من المشاكل الاجتماعية على غرار ارتفاع مستوى كل من البطالة والفقر، وذلك بسبب عدم توفر مناصب العمل وتدني الأجور، ما يؤدي إلى حدوث أزمات اقتصادية نتيجة انخفاض معدل الإنتاج الوطني.[4]

كما تعد الدول الإفريقية المسؤولة على الإخفاق في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك لعدم حسن استغلالها للإعانات والمساعدات التقنية والفنية التي يقدمها لها الاتحاد الأوروبي[5] وللقروض المالية التي يمنحها لها بنك الاستثمار الأوروبي (BEI) في تحقيق التنمية

---

[1] حسين خليل، **قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد**، ط.1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص.420.

[2] عمران أبو حجلة، **حالات الفوضى: الآثار الاجتماعية للعولمة**، ط.1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997، ص.36.

[3] محمد غربي وآخرون، المرجع السابق، ص.302.

[4] الاتحاد الأوروبي، دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي: أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، الشبكة الأورو- متوسطية لحقوق الإنسان، كوبنهاغن – ديسمبر 2010، ص ص.60-61.

[5] محمد غربي وآخرون، المرجع نفسه، ص.301.

المستدامة، وذلك يعود إلى الفساد الإداري والمالي الذي تعرفه الدول الإفريقية وإلى غياب مبدأ المساءلة فيها.[1]

[1] محمد غربي وآخرون، المرجع والموضع السابقين.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد أبرمت دول الاتحاد الأوروبي مع الدول الإفريقية عددا من الاتفاقيات الثنائية التي نصت على مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى عدد من الاتفاقيات الجماعية كاتفاقية برشلونة التي دعت إلى تعزيز الشراكة بين الدول الأطراف من أجل التصدي للهجرة غير الشرعية، واجتماع 5+5 الذي شجع على الحوار بين الدول المعنية بظاهرة هجرة الأفارقة غير الشرعية بغية إيجاد حلول ناجعة لها والمؤتمر الأورو-إفريقي الذي خرج ببيان نص على تكريس التعاون المشترك بهدف مكافحة الهجرة غير الشرعية.

علاوة على ذلك، فقد انتهج الاتحاد الأوروبي عددا من الآليات الأمنية التي من شأنها القضاء على ظاهرة هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا كمراقبة الحدود، ومحاربة شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين، وإعادتهم إلى بلدانهم وحمايتهم، بالإضافة إلى الآليات المالية كبرنامج الاتحاد الأوروبي للمعاونة والتعاون (MEDA) وبرنامج بنك الاستثمار الأوروبي (BEI) اللذين يهدفان إلى تحقيق التعاون المالي بين الاتحاد الأوروبي وشركائه.

بالرغم من السياسات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في مجال مواجهة ظاهرة هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا إلا أنها باءت بالفشل، وذلك يعود إلى مجموعة من الأسباب الأمنية والمالية، بالإضافة إلى وجود جملة من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي آلت دون مكافحة الهجرة غير الشرعية للأفارقة نحو أوروبا.

خاتمة

خاتمة

بعد عرض التعاون الأوروبي – الإفريقي في مجال مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال الوقوف على أهم الاتفاقيات الثنائية والجماعية المبرمة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية، وكذا على أهم الآليات الأمنية والمالية المنتهجة من أجل التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وفي ظل التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه السياسات الأوروبية – الإفريقية في مكافحة الهجرة غير الشرعية تم الوصول إلى النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

1- مرت هجرة الأفارقة نحو أوروبا بثلاث مراحل رئيسية، إذ قامت المرحلة الأولى بتشجيع الهجرة الشرعية إلى أوروبا، ولكن تم توقيفها وإرجاع المهاجرين الأفارقة إلى بلدانهم في المرحلة الثانية، وبعدها أتت المرحلة الثالثة التي ظهرت فيها هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا.

2- أدت مجموعة من الأسباب إلى الهجرة غير الشرعية للأفارقة نحو أوروبا، منها ما هو دافع يرتبط بالظروف السياسية، والأمنية، والاقتصادية والاجتماعية المزرية التي تعاني منها الدول الإفريقية كالصراعات، والبطالة والفقر، ومنها ما هو جاذب يتعلق بالأوضاع السياسية، والأمنية، والاقتصادية والاجتماعية الملائمة التي تتميز بها الدول الأوروبية كالاستقرار السياسي، والازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

3- تنعكس هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا سلبا على كل من دول المصدر، ودول العبور ودول الوصول، وذلك على كل من الجانب الأمني، والاقتصادي والاجتماعي، إذ تنتشر ظاهرتا الإرهاب والجريمة المنظمة، ويتدهور الاقتصاد الوطني وتظهر آفات اجتماعية مختلفة كالقتل والسرقة، كما لها آثار وخيمة على المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين، حيث تؤدي بهم إلى الموت المحتم.

4- رغم السياسات التي انتهجها الاتحاد الأوروبي من أجل مكافحة ظاهرة هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا إلا أنها باءت بالفشل، وذلك يرجع إلى مجموعة من الأسباب الأمنية كعدم احترام حقوق الإنسان، وتشجيع الهجرات جنوب – جنوب والانفتاح على أوروبا الشرقية والوسطى، وكذا إلى جملة من الأسباب المالية كقلة المبالغ المالية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي إلى الدول الإفريقية وبطء وتعقيد إجراءات ذلك.

5- توجد مجموعة من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤول دون القضاء على ظاهرة هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا كالحروب الأهلية والنزاعات الدولية، وعدم قدرة الأنظمة السياسية للدول الإفريقية على تلبية مطالب شعوبها وافتقادها للعقلانية والشفافية في تسيير الموارد الاقتصادية، والمالية والبشرية من أجل حل المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها.

التوصيات:

1- الإقرار بأن آلية مراقبة الحدود لا تستطيع القضاء على هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو أوروبا، بل تدفع المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين إلى الاعتماد على التحايل أكثر من أجل التسلل عبر الحدود بطريقة غير قانونية اتجاه أوروبا.

2- العمل على فتح المزيد من أبواب الهجرة الشرعية للكفاءات العلمية والأيادي العاملة الإفريقية، وذلك من أجل تجنب عبور الحدود بصفة غير قانونية والحد من ظاهرة تهريب المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين إلى أوروبا.

3- اعتماد مجموعة من القواعد القانونية التي تنص على تكريس مبدأ الإنقاذ في عرض البحر من أجل مساعدة القوارب التي تتعرض للخطر خلال هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا.

4- إسراع الدول الإفريقية في القيام بعملية التنمية في مختلف القطاعات والمجالات، وذلك من أجل حل المشاكل التي تعاني منها، والتي تدفع الأفارقة إلى الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

الملاحق

الشكل 1: مخطط أعمدة يبين الناتج المحلي الإجمالي لساكن واحد في الدول المتوسطية بالدولار الأمريكي عام 2007.

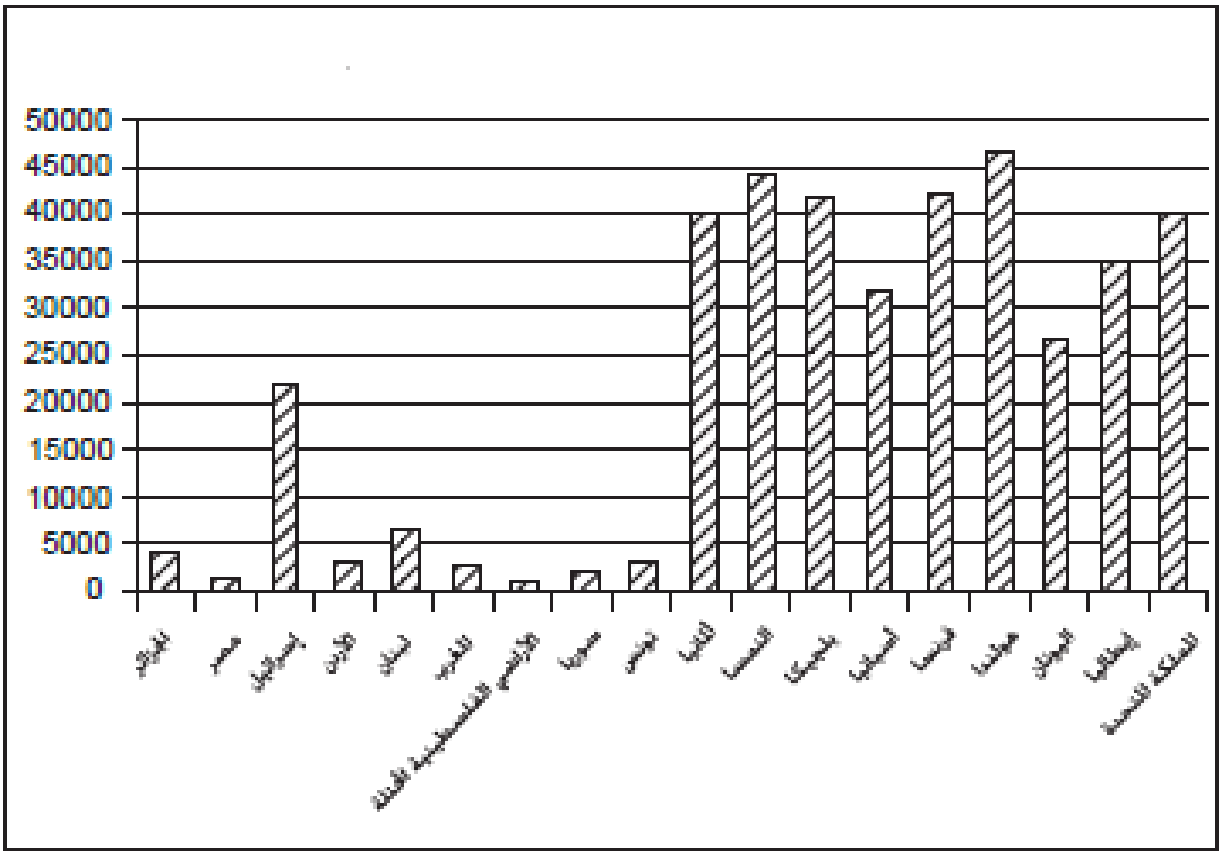

المصدر: الاتحاد الأوروبي، يوروميد للهجرة 2: الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي (2008-2011)، المفوضية الأوروبية، بدون مكان نشر، بدون تاريخ نشر، ص.77.

الشكل 2: مخطط أعمدة يبين نسبة الفئة العاملة في الدول المتوسطية.

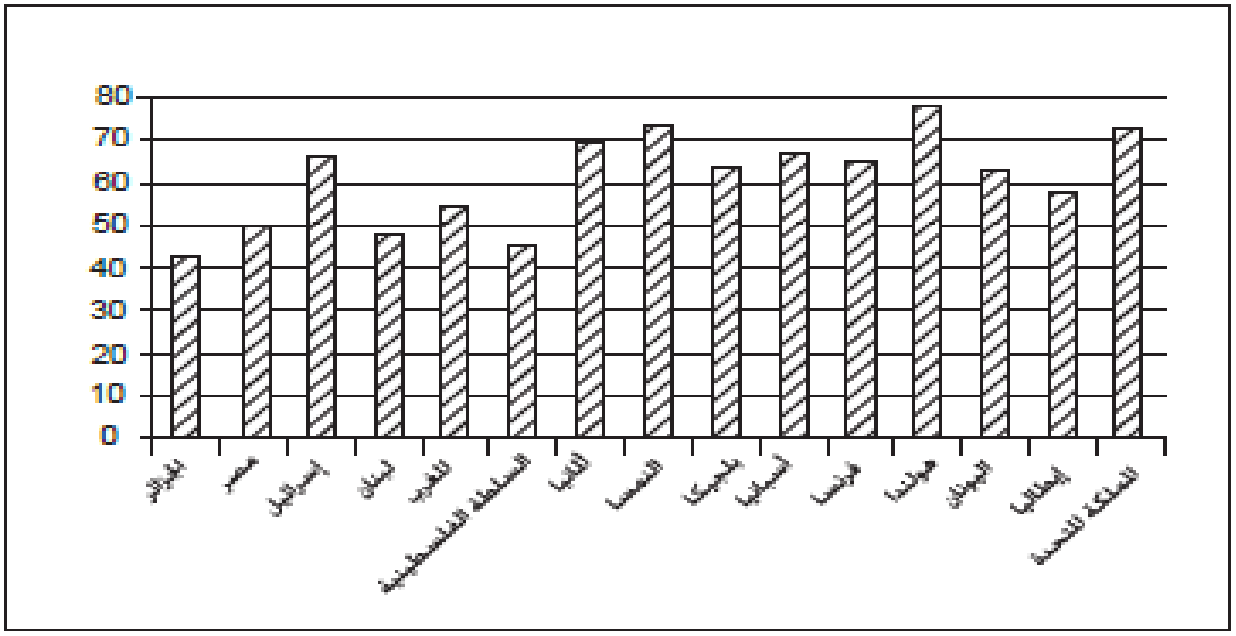

المصدر: الاتحاد الأوروبي، يوروميد للهجرة 2: الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي (2008-2011)، المفوضية الأوروبية، بدون مكان نشر، بدون تاريخ نشر، ص.78.

الشكل 3: مخطط أعمدة يبين معدل بطالة الشباب من 15 إلى 24 عاما بين الرجال والنساء في الدول المتوسطية.

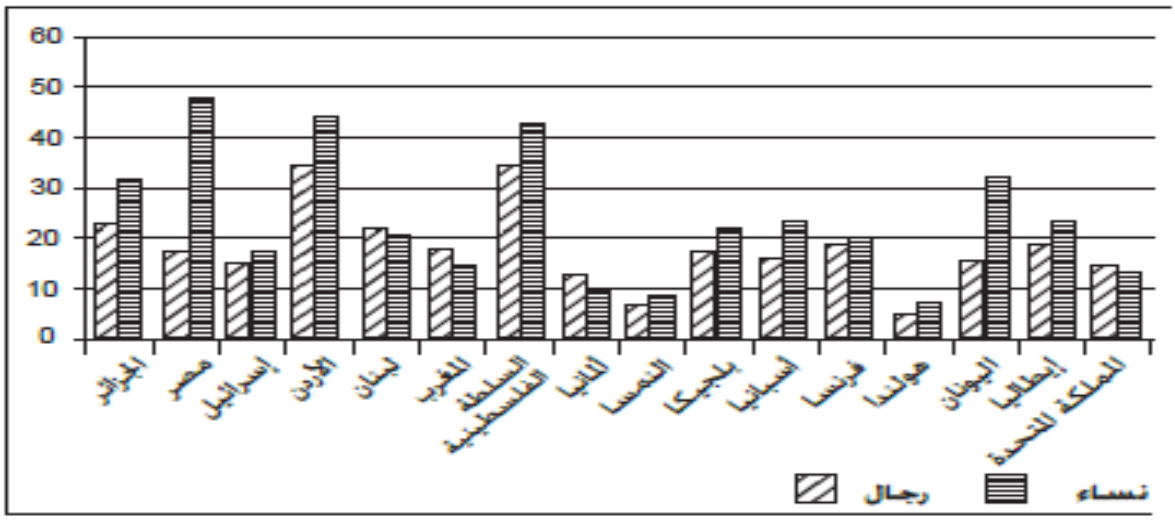

المصدر: الاتحاد الأوروبي، يوروميد للهجرة 2: الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي (2008–2011)، المفوضية الأوروبية، بدون مكان نشر، بدون تاريخ نشر، ص.87.

الشكل 4: خريطة تبين مناطق العبور للهجرة غير الشرعية للأفارقة اتجاه أوروبا.

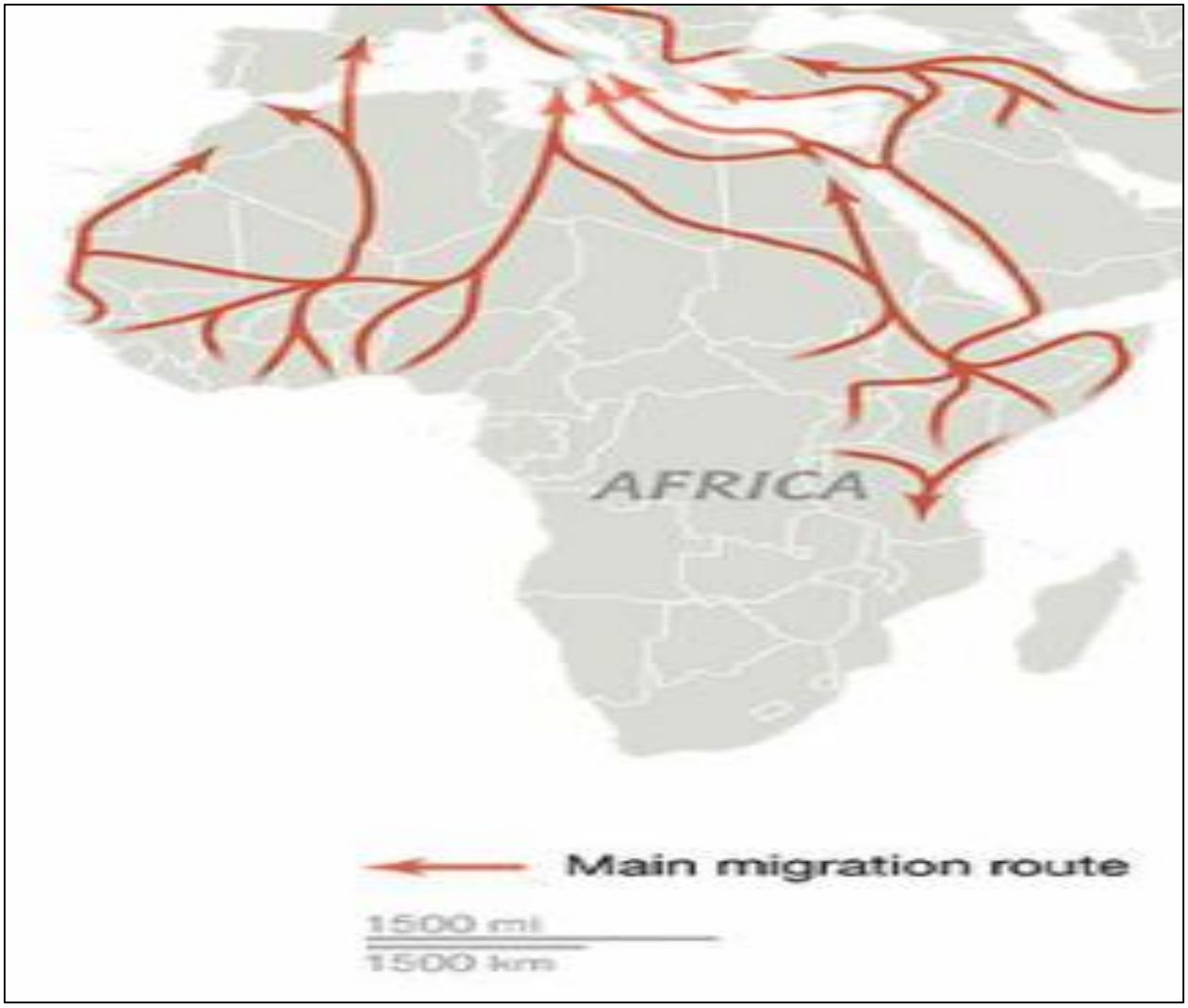

Source : https://missingmigrants.iom.int/, checked on 25/4/2020 at 16:37.

الشكل 5: مخطط أعمدة يبين عدد المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين الموتى ما بين عامي 2014 و2020.

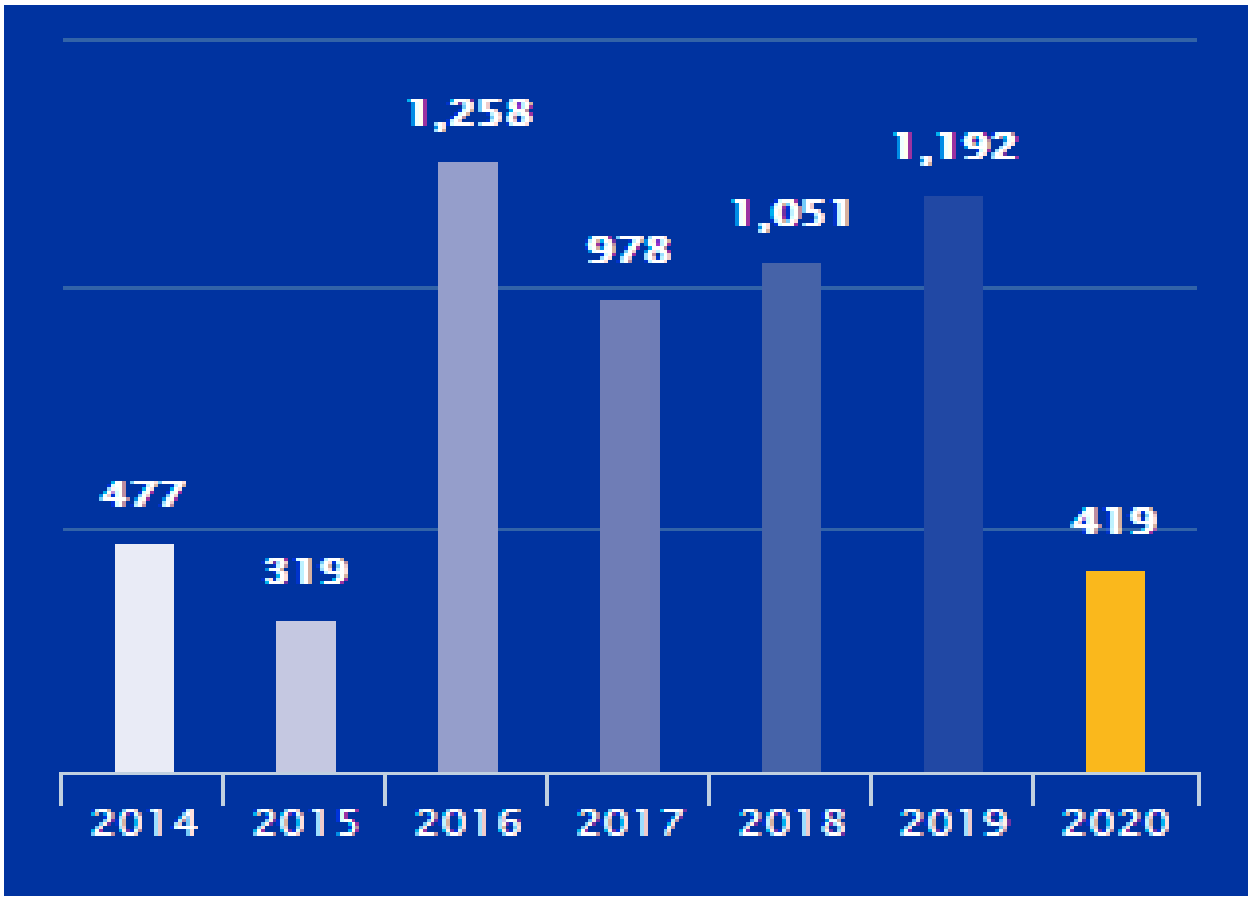

Source : https://missingmigrants.iom.int/region/africa, checked on 25/4/2020 at 16:37.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا – الكتب:

1. جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط.1، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
2. عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الكلية والجزئية في العلاقات الدولية**، ط.1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
3. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ط.4، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991.
4. محمد غربي وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة**، ط.1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
5. عبد الله عبد الغني غانم، **المهاجرون: دراسة سوسيو أنثروبولوجية**، ط.2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.
6. عثمان الحسن محمد وياسر عوض الكريم، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، بدون اسم الناشر، الرياض، 2008.
7. عبد الله سعود السراني، **مكافحة الهجرة غير المشروعة**، ط.1، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.
8. حسين خليل، **قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد**، ط.1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.
9. عمران أبو حجلة، **حالات الفوضى: الآثار الاجتماعية للعولمة**، ط.1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997.

10. رؤوف قميني، **آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.

ثانيا – الموسوعات السياسية:

1. عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج.1، ط.1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979.
2. عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج.7، ط.1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979.
3. ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، ط.1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2008.

ثالثا – المعاجم والقواميس:

صبحي حموي، **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، ط.3، دار المشرق، لبنان، 2008.

رابعا – الرسائل والمذكرات:

1. فايزة غنام، (التعاون)؟ الأمني الأورو–مغاربي: دراسة حالة حوار 5+5 (2001–2011)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات المتوسطية والمغاربية في الأمن والتعاون، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري– تيزي وزو–، 2011–2012.
2. محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر–باتنة–، 2014–2015.

3. هشام بن حداد، السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط – الجزائر: دراسة حالة، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2018-2019.
4. وهيبة تباني، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي – دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 2014/06/08.
5. منال طويل، التعاون الدولي في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية: إفريقيا-أوروبا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص العلاقات الدولية والسياسات الدولية، جامعة وهران، 2011-2012.
6. شوقي ذياب وصبرين بوعكاز، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط – دراسة حالة المغرب أنموذجا-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر (ل.م.د)، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي – تبسة، 2015-2016.
7. فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر- باتنة -، 2011-2012.
8. رشيد ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة -، 2012/2011.
9. سعاد لعلى، الهجرة غير الشرعية وسبل وآليات مكافحتها في منطقة المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم الحقوق، جامعة الطاهر مولاي – سعيدة -، 2016/2015.
10. عبد المالك صايش، التعاون الأورو – مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باجي مختار – عنابة -، 2007/2006.

11. خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر– بسكرة –، 2014–2015.

12. منصور رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة سطيف، 2014–2015.

13. مريم زكري، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية – المغاربية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –، 2010–2011.

خامسا – المطبوعات في شكل محاضرات:

توفيق حكيمي، محاضرات في ملتقى العلاقات الأورو– مغاربية (الجزء الثاني)، موجهة لطلبة السنة الثانية علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار– عنابة، 2009–2010.

سادسا – المجلات والدراسات:

1. وصفي محمد عقيل، "التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة اليرموك، ع.1، الأردن، 2005.
2. عبد الناصر جندلي، "التكامل: مقاربة مفاهيمية وتنظيرية"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، مركز جيل البحث العلمي، ع.3، أغسطس 2015.
3. أحمد فريجة ولامية فريجة، "الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية"، **مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر– بسكرة –، ع.12.

4. عبد الله علي عبو، "الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة"، **مجلة الشريعة والقانون**، ع.65، الإمارات العربية المتحدة، أفريل 2016.
5. شعبان حمدي، "الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)"، **مركز الإعلام الأمني**، أكاديمية الشرطة، جمهورية مصر العربية.
6. آسيا بن بوعزيز، "سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة الجلفة، ع.2، الجزائر، 2015.

سابعا – الملتقيات والندوات العلمية:

1. أحمد رشاد سلام، "المخاطر الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة"، **ندوة الهجرة غير المشروعة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 8-2010/2/10.
2. محمد سمير عياد، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي – العوامل والسياسات –"، **ملتقى الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق**، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، جامعة منتوري – قسنطينة –، 29 و30 أفريل 2008.
3. محمد محمود السرياني، "هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال"، **ندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة**، مركز الدراسات والبحوث: قسم الندوات واللقاءات العلمية، مقر جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 8-2010/2/10.

ثامنا – التقارير:

1. الاتحاد الأوروبي، يوروميد للهجرة 2: الهجرة النسائية بين دول البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي (2008-2011)، المفوضية الأوروبية، بدون مكان نشر، بدون تاريخ نشر.

2. الاتحاد الأوروبي، دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي: أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، الشبكة الأورو – متوسطية لحقوق الإنسان، كوبنهاغن – ديسمبر 2010.

تاسعا – المواقع الإلكترونية:

1. مجموعة البنك الدولي، انحسار الفقر في بلدان المغرب العربي، لكن التفاوتات لا تزال قائمة، الموقع الإلكتروني: https://www.albankaldawli.org، اطلع عليه بتاريخ 2020/4/10 على الساعة 19:15.
2. حسين البطراوي، هجرة العقول النابغة... وآثارها الاقتصادية: اصطياد الغرب للعقل العربي أم تسويق لقدراتنا في الخارج، الموقع الإلكتروني: https://arb.majalla.com اطلع عليه بتاريخ 2020/4/13 على الساعة 20:25.
3. محمد جاسم، الإرهاب في أوروبا: هل حققت استراتيجيات وسياسات المكافحة أهدافها؟، الموقع الإلكتروني: https://arb.majalla.com، اطلع عليه بتاريخ 2020/4/20 على الساعة 17:33.

المراجع الأجنبية:

أولا – باللغة الفرنسية:

Gonzague Raynaud, **Le Robert**, Laurence LAPORTE, PARIS, 2005.

ثانيا – باللغة الإنجليزية:

I. Books :

Martin Griffiths Et-al, **INTERNATIONAL RELATIONS: The Key Concepts**, ed.2, Routledge Taylor and Francis Group, New York, 2008.

II. Dictionaries :

Alison Waters, **Oxford**, ed.3, Oxford University Press, United Kingdom, 2006.

III. Websites :

https://missingmigrants.iom.int/region/africa, checked on 25/4/2020 at 16:37.

مـلخص مذكرة الماستر

لهجرة الأفارقة غير الشرعية إلى أوروبا انعكاسات وخيمة على كل من دول المصدر، ودول العبور ودول الوصول، وكذا على المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين أنفسهم، الأمر الذي جعلها تشكل تهديدا لكل من المصالح الأوروبية والإفريقية السياسية، والأمنية، والاقتصادية والاجتماعية، ما دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى التعاون مع الدول الإفريقية، وعلى رأسها الدول المغاربية التي تعتبر الأكثر تضررا من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك لكونها دول مصدر، وعبور ووصول في آن واحد، وذلك من خلال إبرام مجموعة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية فيما بينها، بالإضافة إلى انتهاج الاتحاد الأوروبي لجملة من الآليات الأمنية والمالية للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة نحو أوروبا والقضاء على الأسباب المؤدية إليها.

الكلمات المفتاحية:

1/ الهجرة غير الشرعية 2/ المهاجرون غير الشرعيين 3/ مكافحة الهجرة غير الشرعية 4/ التعاون الأوروبي– الإفريقي 5/ الاتفاقيات الثنائية والجماعية 6/ الآليات الأمنية والمالية

Abstract of The master thesis

The illegal immigration of Africans to Europe has dire repercussions on each of the source countries, the countries of transit and the countries of arrival, as well as on the illegal African immigrants themselves, which made it a threat to both European and African political, security, economic and social interests, which prompted the European Union countries to Cooperation with African countries, on top of which are the Maghreb countries that are most affected by the phenomenon of illegal immigration, as they are countries of source, transit and arrival at the same time, through the conclusion of a set of bilateral and collective agreements between them, in addition to the European Union adopting a set of mechanisms Security and financial measures to address the phenomenon of illegal immigration of Africans to Europe and eliminate the causes leading to it.

keywords:

1/ Illegal immigration **2**/ Illegal immigrants **3**/ Combating illegal immigration **4**/ European-African Cooperation **5**/ Bilateral and collective agreements **6**/ Security and financial mechanisms